جـامـعـة الـشـرق الاوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية

The Role of External Auditor Independence to Achieve Implementation Governance on Kuwaiti Corporation Associations and its Effect of Credibility of Accounting Information

إعداد الطالب

سالم سيف الغريب

الرقم الجامعي (400920153)

إشراف

الدكتور عبد الله الدعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كـلـيــة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني 2012

التفويض

أنا سالم سيف الغريب أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـم: سالم سيف الغريب

التوقيــع:

التاريـــخ: 28 / 5 / 2012

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "**دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**" وأجيزت بتاريخ 2012/5/28.

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الاستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور	رئيساً	....
الدكتور عبد الله احمد الدعاس	مشرفاً	....
الاستاذ الدكتور صالح خليل العقدة	ممتحناً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني بدايةً أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأستاذي الجليل الدكتور عبدالله الدعاس الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة فجزاه الله عنا كل الخير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة ونوابه الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب هذا الصرح العلمي الكبير.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع إلى:

- وطني العزيز الكويت

التي منحت حياتي الثقة والأمل بمستقبل مشرق

- والدتي *الغالية*

رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم

- والدي *الغالي*

باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق

- زوجتي الحبيبة

الذين قرأت في عيونهم كلمات جددت آمالي في الحياة

- أبنائي وبناتي

عنوان الوفاء في يوم الوفاء اهديهم محبتي وإخلاصي ووفائي

- أشقائي وشقيقتي

الأصدقاء أينما كانوا وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص باللغة العربية

دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية

إعداد: سالم سيف الغريب

إشراف: الدكتور عبد الله الدعاس

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وأثره في مصداقية المعلومات المحاسبية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث قد تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة شملت (96) مديراً مالياً ومحاسباً.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير في المتغيرات المستقلة (استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته، نزاهة المدقق الخارجي وشفافيته، كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية، والتزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة) على المتغير التابع (مصداقية المعلومات المحاسبية) وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها: إيلاء استقلال مدققي الحسابات وموضوعيتهم الأهمية التي يستحقها، والتأكيد على أهمية نزاهة المدقق الخارجي وشفافيته بهدف التأكد من حياديته وبعده عن أي تأثيرات جانبية.

Abstract

The Role of External Auditor Independence to Achieve Implementation Governance on Kuwaiti Corporation Associations and its Effect of Credibility of Accounting Information

Prepared By Salem Ghareeb

Supervised By: Dr. Abdullah Ahmad Al-Da'ass

The present study aims to identify the role external auditor independence to achieve implementation governance in Kuwaiti corporation associations and its effect on credibility of accounting information from the point of view of financial managers and the accountants working in accounting departments in Kuwaiti corporation associations. To achieve this goal, the researcher dealt with two types of data: the primary and the secondary data. A questionnaire was distributed among the sample of the study which consisted of (96) financial managers and accountants.

Results showed that there was an effect in the independent variables (the external auditor's independence and objectivity, the external auditor's honesty and transparency, the external auditor's qualification and job care, and the auditor's commitment to the job morals and rules). Results also showed that there was an effect on the subordinate variable (accounting information credibility) from the point of view of financial managers and accountants working in the accounting departments in Kuwaiti corporation associations.

In light of the findings, the researcher has the following recommendations: auditors should be given the deserved independence and objectivity. The importance of the external auditor's honesty and transparency to guarantee his objectivity and keeping him away from any side effects.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-2 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 التعريفات الإجرائية

1-7 حدود الدراسة

1-8 محددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-2 تمهيد

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بحدوث العديد من الأزمات التي تتعرض لها المنظمات ولعل أبرزها انهيار شـــركـــة "إنـــرون" الأمريكيـــة، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تجنب مثل تلك الأزمات وتحقيق المصداقية للمعلومات المحاسبية المقدمة، وما هو دورها في إعطاء صورة صادقة وحقيقية عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

وقد فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة فجوة فـــي مـــصداقية المعلومـــات المحاسبية، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية إلى تشكيل لجان، وإصدار تقـــارير لتحديـــد أسبابها وعواملها للتقليل من آثارها. وقد تضمن التقرير الصادر عـــن الاتحـــاد الـــدولي للمحاسبين حول إعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاســـبية، توصـــيات بضرورة بناء فاعلية التدقيق، من خلال إعطاء الاهتمام الرئيسي لعمليات الرقابة الماليـــة وجودتها (نبالي، 2011، ص2).

وقد أدى تزايد قلق المساهمين حول بعض الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب الأعمال الإدارية، نتيجة لجوء إدارات الشركات – إلى القيام بإجراء الكثير من الممارسات الخاطئة، التي تمثل نوعاً من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها

وكيل عن المساهمين، لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب هؤلاء المساهمين، من خلال استغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

من هنا اقتضت الضرورة التركيز على دور مدققي الحسابات للاضطلاع بدور حاكمي، وذلك بتفعيل مبادئ الحاكمية، التي تتضمن قواعد السلوك الأخلاقي والانضباط والشفافية والمساءلة والعدالة والاستقلالية والالتزام بالمعايير الدولية من جانب وتحديد المسؤوليات من جانب آخر، بما يضمن تحقيق العدالة ويحفظ للمساهمين وللأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم، ولتحقيق ذلك لابد من الالتزام بالقواعد الأخلاقية والمهنية للحد من الممارسات التي تهدد مستقبل الشركة في النمو والبقاء والاستمرار.

وتُعَدّ الحوكمة (Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء. ومصطلح الحاكمية يعني مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلاً من الانضباط والشفافية والعدالة وغيرها من مبادئ الحاكمية، وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية، فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل (علي، وشحاتة، 2007، ص17).

لذا زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بالحوكمة في محأولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية، ممثلين في كافة الأطراف أصحاب المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مدققي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العامة للشركة (علي، وشحاته، 2007، ص 15).

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره في مصداقية المعلومات المحاسبية، في ضوء المتغيرات والتطورات الحالية والمستمرة في بيئة الأعمال.

1-2 مشكلة الدراسة

وبما أن الجمعيات التعاونية في دولة الكويت هي جزء لايتجزأ من الاقتصاد الكلي لدولة الكويت وأنها تُعَدّ وحدات اقتصادية متكاملة، يوجد بها جميع الأقسام المالية والإدارية مثل أية وحدة اقتصادية أخرى، فإنها قد تتعرض إلى عمليات التلاعب وممارسات محاسبية تهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية معينة، مما دفع الباحث إلى التعرف على الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية المهنية التي تحكم أداء مدققي الحسابات لتحقيق وإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية التي تحتاجها الأطراف المهتمة

بالجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ولذلك كان لابد من التحقق من مدى التزام مـــدققي الحسابات بالقواعد المهنية للحوكمه لضبط ورقابة تلك الممارسات.

تكمن مشكلة الدراسة في تطبيق الجمعيات التعاونية لمبادئ الحوكمة التي تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية في تلك الجمعيات، وذلك من وجهة من وجهة نظر المدراء الماليين في هذه الجمعيات. إذ إن الحوكمة من أهم القضايا في منظمات الأعمال، وهي ترتبط بقواعد سلوك وآداب مهنية تتحلى بها إدارة الجمعيات وكافة العاملين لديها، إذ يحأول الباحث الإسهام في توعيتهم وإدراكهم وحثهم على الالتزام بقواعد الحوكمة وبشكل خاص الإدارة لما لذلك دور فاعل في استقرار الجمعيات.

وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مـــستوى دور اســـتقلالية مدقق الحسابات الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمـــة وبيـــان أثـــره علـــى مـــصداقية المعلومات المحاسبية في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وذلك مـــن وجهـــة نظـــر المدراء الماليين في هذه الجمعيات. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراســـة مـــن خـــلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما مستوى دور المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ؟

السؤال الثاني: ما مستوى دور استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ؟

السؤال الثالث: ما مستوى دور نزاهة المدقق الخارجي وشفافيته في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ؟

السؤال الرابع: ما مستوى دور كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ؟

السؤال الخامس: ما مستوى دور التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ؟

السؤال السادس: هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة العاملين في الجمعيات التعاونية؟

1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية.

2- التعرف على دور مبادئ الحوكمة المؤسسية في مصداقية المعلومات المحاسبية بالجمعيات التعاونية في دولة الكويت، من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

2- إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة ومبادئها وآلياتها، والإطار العام لها وأثرها على مصداقية المعلومات المحاسبية بالجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

4- التعرف على آراء المبحوثين من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، كذلك الوقوف إلى السلبيات التي تحد من كفاءة هذه المعلومات.

1-4 أهمية الدراسة

يُعّد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال، وتظهر أهمية الدراسة في أنها تقوم بالأساس على قياس أثر المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية الكويتية، لأنها تقوم على أساس قياس قواعد سلوك وآداب مهنية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة، وبالتالي تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، وتأتي كمساهمة في التعريف بأهمية هذه المصداقية في المنظمات المعاصرة.

2- إمكانية الوصول إلى نتائج حول العلاقة بين دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

5-1 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضيات الرئيسة التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور المدقق الخارجي في تحسين متطلبات الحوكمة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور استقلالية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور نزاهة المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات إحصائية بين مستوى كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابـــات المـــديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة العاملين في الجمعيات التعاونية.

1-6 التعريفات الإجرائية

الحوكمة: وهي تغليب مصلحة المؤسسة على المصالح الفردية لمدقق الحسابات, أو العدل في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في المؤسسة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها، وعناصرها الاستقلالية والموضوعية والنزاهة والشفافية ومعايير التدقيق الدولي وقواعد السلوك الأخلاقي (Williamson , 2009, p: 18)..

المدقق الخارجي: هو المدقق الخارجي المصرح له أو المنشاة المحاسبية التي تؤدي التدقيق في الوحدات التجارية أو الوحدات غير التجارية وفقا لشروط قانونيـــة، تراعـــي قواعـــد

السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر من الاتحاد الـــدولي للمحاســبين (القاضـــي، 2008، ص109).

المعلومات المحاسبية: جميع المعلومات التي تبين أنشطة المنظمة الواردة في القوائم المالية التي تلبي احتياجات مستخدميها (Fawzy, 2003, p: 5) .

الموضوعية والاستقلالية: وتعني أن يكون المدقق الخارجي محايداً وبعيداً عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص14).

مصداقية المعلومات المحاسبية: وتتمثل في القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية عن تلبية احتياجات مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر صدق التمثيل, وقابلية التحقق والحيادية. (عادل، 2011، ص11).

الجمعيات التعاونية: هي عبارة عن مؤسسات تعاونية كويتية نشأت لتقديم جميـــع المـــواد الاستهلاكية في المناطق التي ينتشر فيها المواطنين وهي تبيع منتجاتها للمواطنين بأســـعار تشجيعية منافسة (ذايدي، 2008، ص35).

1-7 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

2- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر تشرين الأول 2011 وحتى شهر شباط 2012.

3- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء المـديرين المـاليين والمحاسـبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، كونهم تتوفر لـديهم المعرفة الكافية بأعمال الجمعيات التعاونية في دولة الكويت ويمارسون العمل المحاسبي في هذه الجمعيات.

1-8 محددات الدراسة

1- عدم تعأون المبحوثين في إعطاء المعلومات اللازمة لأثراء موضوع الدراسـة وفـي الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليهم خشية تعرضهم للمسؤولية.

2- طبيعة الدراسة الميدانية إذ تطلبت وقتاً وجهداً إضافياً لزيارة جميع مواقع الجمعيـات التعاونية في دولة الكويت لتوزيع الاستبيانات، وأحياناً عدم تواجد المبحوثين المعنيين فـي أثناء القيام بزيارتهم، مما اضطر الباحث لإعادة الزيارة أكثر من مرة لهم.

3- اعتمد الباحث على وحدة تحليل تضم المديرين الماليين والمحاسـبين العـاملين فـي الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

4- ندرة أو انعدام توفر الدراسات سواء المحلية أو الاجنبية (على حد علم الباحث) التـي عالجت دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ولكن هناك دراسات سابقة تطرقت إلى موضـوع اسـتقلالية المـدقق الخارجي والحوكمة في الشركات والبنوك والمؤسسات المالية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 تعريف الحوكمة

2-3 أهمية الحوكمة ومبرراتها

2-4 الأطراف المؤثرة في تطبيق قواعد الحوكمة

2-5 معايير الحاكمية

2-6 علاقة الحاكمية بالمحاسبة

2-7 الأبعاد المحاسبية للحاكمية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

2-8 التدقيــق والحوكمة

2-9 أخلاقيات مدقق الحسابات

2-10 مصداقية المعلومات المحاسبية

2-11 نبذ عن الجمعيات التعاونية في دولة الكويت

ثانيا: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات باللغة العربية

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

ثالثا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالحوكمة المؤسسية ومصداقية المعلومات المحاسبية، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعَد أساساً للدراسة الميدانية، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بإذ يتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

يٌعّد مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد المشاكل التي عرفتها بعض الشركات الأمريكية الكبرى كشركة إنرون للطاقة، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقانونية تحكم أداء المؤسسات، لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات والحفاظ على مصالح كل الأطراف المعنية.

وقد أدركت الدول الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد استغلال الطاقات والإمكانات المتاحة وإمكانية إجراء مبادلات وممارسات تجارية واقتصادية أدت

إلى حاجتها المتزايدة إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يخدم المساهمين ومتخذي القرار والمتعاملين الاقتصاديين الآخرين.

يشير (فاتح، وعيشي، 2008، ص3) إلى أن الأساس النظري والتاريخي للحوكمة يرجع إلى نظرية الوكالةَ التي يعود ظهورها للأمريكيين Berls & Means سنة 1932، اللّذَين لاحظا وجود فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة. كما قدم العالمان الأمريكيان Jensen & Meckling سنة 1976، تعريفا لنظرية الوكالة: (أن نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص " الرئيسي -Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة لانجاز بعض الخدمات، ومن ثم يخوله صلاحيات اتخاذ القرارات لصالح الأصيل، وذلك من خلال علاقات تعاقدية).

لقد أثارت نظرية الوكالة مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والإدارة الموكلة للمديرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذلك الأهداف بين المديرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البدأية بين هاتين الجهتين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى (علي، وشحاتة، 2007، ص15).

وحسب هذه النظرية فان المديرين يلجأون إلى وضع استراتيجيات تحميهم وتحفظ لهم حقوقهم عن طريق استغلال نفوذهم، وكذلك شبكة العلاقات بالموردين والعملاء، وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المديرون، وبذلك فهم يفضلون تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمتهم في سوق العمل)، لمواجهة هذا الانحراف الذي تّعَدّه النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط هؤلاء المديرين بالشركة، ولذلك يلجا المساهمون لتعديل سلوك المديرين السلبي، وذلك لأجل الحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير رقابية تقويمية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية، تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المديرين على مختلف المستويات الإدارية، وكذلك الرقابة المباشرة للمساهمين (فاتح، وعيشي، 2008، ص4).

وبسبب الحاجات الذاتية للأفراد، فإن لهم تفضيلات شخصية، وبذلك تكون لديهم مصالح مختلفة، وفي كثير من الأحيان تؤدي هذه المصالح الشخصية إلى ظهور تعارض في المصالح بين الأطراف المتعاقدة، وان تعارض المصالح هذا من المحتمل، أن يؤدي بدوره إلى قيام احد أطراف العقد، أو كليهما بأعمال من الممكن أن تكون ضد مصلحة الطرف الآخر (Eisenhardt, 2009, 38) .

ويرى الباحث أن حوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمديرين ولفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع وتحافظ على استمرارية الشركة أيضا.

2-2 تعريف الحوكمة

تعرضت العديد من الشركات الكبرى في العالم إلى مشاكل مالية أدت إلى زيادة المطالب بضرورة وجود مجموعة من القواعد والضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية، لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، لأن هذه المعلومات يحتاجها مستخدمو القوائم المالية خاصة المستثمرون للتعرف على الوضع المالي لشركاتهم.

من هنا ظهرت الحاجة إلى الحاكمية المؤسسية في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والمحاسبية التي شهدها عدد من دول العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين. كما تزايدت أهمية الحاكمية نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، كذلك أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة (Fawzy, 2003, p:6).

كما أثارت الفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة ثلاثية الأطراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومدقق الحسابات وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية خاصة المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية، أو حدوث تحالف بينها وبين مدقق الحسابات يمكن أن يضر بمصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة، والإدارة الكفء هي التي تقوم باستغلال موارد الشركة المالية والبشرية على أكمل وجه، وضمانا،

لذلك تختص الحوكمة بوضع إطار تنظيمي يتضمن بوضوح المبادئ والمثل العليا التي تتبعها الشركة في معاملاتها الداخلية والخارجية (علي، وشحاته، 2007، ص 16).

يشير (العيسوي، 2003، ص 36) إلى أن تحرير الأسواق المالية الذي شهده العالم، وتزايدت معه انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود، كذلك اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة دفعت إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001، وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

إن اقتران مصطلح الحوكمة Governance مع كلمة Corporate أعطاه أكثر من معنى ومدلول، فقد ورد في اللغة العربية خمسة عشر معنى لتفسير هذا المصطلح، هي (حوكمة الشركة، وحاكمية الشركة، وحكمانية الشركة، والتحكم المشترك، والتحكم المؤسسي، والإدارة المجتمعة، وضبط الشركة، والسيطرة على الشركة، والمشاركة الحكومية، وإدارة شؤون الشركة، والشركة الرشيدة، وتوجيه الشركة، والإدارة الحقة للشركة، والحكم الصالح للشركة، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة) (الصالح، 2006، ص117).

ويستند تطبيق مفهوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تُعَدّ بمثابة الخريطة التوضيحية، التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال، وأعضاء مجلس إدارة الشركات والإدارة التنفيذية للشركات، إذ إنّ تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح، وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ المؤشر لوجود الحوكمة وسلامة تطبيقها.

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة المؤسسية إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (مجدوب، 2005، ص81).

تتم الحوكمة من خلال مجموعة من القواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية, وأيضا من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ وأداء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة، مما يؤدي إلى حصول الشركة على كافة حقوقها وسداد التزاماتها مع التزام مجلس الإدارة والعاملين في قطاعات المحاسبة والتدقيق والرقابة والتفتيش الداخلي, وما يتصل بمدققي الحسابات الخارجيين بتلك القواعد الحوكمية، وما يجب عمله نحو إيضاح نتائج أعمال الشركة، ويبين مركزها المالي بصورة صادقة وعادلة لمستخدمي القوائم المالية (علي، وشحاتة، 2007، ص15).

تعني الحوكمة أسلوب الإدارة الرشيد، مما يعني التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة والمتعاملين معها، وهي بالتالي عبارة عن " القوانين والمعايير المحددة للعلاقة بين الإدارة من جهة وحملة الأسهم والمساهمين وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى (مجدوب، 2005، ص84).

إن مـــصطلح الحوكمـــة المؤســـسية ترجمـــة للمـــصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، فهي " أسلوب ممارســة ســلطات الإدارة الرشيدة " (علي، وشحاتة، 2007، ص 17).

إن الحوكمة المؤسسية هي إستراتيجية تتبناها المنظمة في سعيها لتحقيق أهــدافها الرئيسة، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مــستقلة وقائمة بذاتها، لها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلــك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى من تسلط أي فرد فيها وبالقدر الذي لا يتقارب مع مــصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة (Williamson , 2009, p: 18).

2-3 أهمية الحوكمة ومبرراتها

يشير (رضوان، 2001، ص39) إلى أن أهمية الحوكمة ومبرراتها تزايدت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 – 1998، والانهيارات والفضائح التي حصلت في كبرى الشركات العالمية، مثل شركة انرون Enron للطاقة. كذلك اكتشافات حالات التلاعب في قوائم الشركات المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال اتباع نظم وطرق محاسبية مضللة ومبتكرة.

وتتجسد أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي والرقابي بما يلي: (ميخائيل، 2005، ص83-85)

1- تحقيق درجة عالية من الضمان والطمأنينة والنزاهة والشفافية والحيادية والاستقامة والاستقلالية لجميع العاملين في الشركة، بدءاً من رئيس مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.

2- تحقيق قدر مناسب من الإفصاح والشفافية والإبلاغ المالي في التقارير المالية والكشوفات، وتجنب المشاكل المحاسبية والمالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث إنهيارات بالأجهزة المالية والمصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.

3- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعاً لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك، كذلك العمل على محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات.

4- العمل على تفادي الأخطاء القصدية والانحرافات المتعمدة أو غير المتعمدة ومنع استفحالها واستمرارها، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية الحديثة.

5- التأكد من وجود درجة عالية من الاستقلالية والموضوعية لدى مدققي الحسابات الخارجيين، وعدم خضوعهم لأية ضغوط سواء من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين، وضمان أعلى درجة ممكنة من الكفاءة والفاعلية.

6- تدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، خاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.

7- العمل على توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.

8- العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وكذلك تحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.

ويرى الباحث أن أهمية الحوكمة تكمن في أنها تعمل على وضع الأنظمـــة التـــي تكفل عدم تضارب المصالح وتطبيقها في كل شركة، وجعل هذه الأنظمة إلزامية لجميـــع الشركات ومراقبتها لمواجهة أي مظهر من مظاهر الفساد، ولاسيما مـــا يتـــصل بأعـــداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية، إضافة إلى اتباع معايير ذات جودة عالية في مجـــال القياس والإفصاح المحاسبي.

2-4 الأطراف المؤثرة في تطبيق قواعد الحوكمة

يشير (عادل، 2011، ص39) إلى أن تطبيق الحوكمة يتأثر بالعلاقات فيمـــا بـــين الأطراف في نظام الحوكمة, وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفراداً أو عائلات، أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة، بما يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة، وهذه الأطراف هي:

1- مجلس الإدارة Board of directors : وهم أشخاص يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح, ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة, بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم, كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

2- المساهمون :Shareholders وهم الأشخاص الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم, وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل, وهؤلاء المساهمون يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

3- أصحاب المصالح Stockholders : وهم جميع الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين, ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان, فالدائنون مثلاً, يهتمون بمقدرة الشركة على السداد, في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار في السوق.

4- الإدارة Management : وهي المسؤلة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة, وتُعَدّ إدارة الشركة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالسوق، بالإضافة إلى مسئولياتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

5-2 معايير الحاكمية

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحاكمية، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية ممثلاً في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

ويشير (Fawzy, 2003, p: 5-9) إلى أن تطبيق الحوكمة المؤسسية يتم وفق المبادئ والمعايير التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، التي تتمثل في ما يلي:

1- حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل حقوق حملة الأسهم ومهام الملكية الأساسية ونقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفاعلة في اجتماعات الجمعية العامة، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى، كما يحدده قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة، ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على أو انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح.

وتشرع الكثير من القوانين وأنظمة الشركات المساهمة حقوق حملة الأسهم، ولاسيما ما يتصل بالحقوق الأساسية لحملة الأسهم المتمثلة بحق حملة الأسهم في نقل ملكيتها إلى مساهمين آخرين أو إلى غيرهم، وكذلك حق حملة الأسهم في المشاركة باجتماعات الهيئة العامة للشركة المساهمة ومناقشة التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات، وأخيرا حق حملة الأسهم في الحصول على نصيب من الأرباح المقرّر توزيعها ونصيبهم من موجودات الشركة عند تصفيتها (Fawzy, 2003, p: 6) .

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثاني المتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية وهذه الإرشادات هي:

أ- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في وجود طرق مضمونة لتسجيل الملكية، وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم، ونصيب المساهمين في أرباح الشركة.

ب- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأية تغيرات أساسية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلهما من المستندات الحوكمة للشركة، والترخيص بإصدار أسهم إضافية، والعمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير على الشركة.

جـ- ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفاعلة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الآتي: (سليمان، 2008، ص51-55)

- ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة، وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم أتحاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.
- ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي السنوي، ووضع البنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.

د- ينبغي تسهيل المشاركة الفاعلة للمساهمين في القرارات الرئيسة الخاصة بحوكمة الشركات، مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وينبغي أن تكون لدى المساهمين القدرة على التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين في الشركة، كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافآتهم لموافقة المساهمين.

هـ- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصياً أو غيابياً مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا.

ز- ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم، مع ضرورة التركيز على الآتي: (سليمان، 2008، ص51-55)

- ينبغي أن يتم بوضوح تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية والإفصاح عنها، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركات، وذلك حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم. وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق المساهمين كافة وفقا لطبقاتهم.

- ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.

ح- ينبغي تسهيل ممارسة المساهمين كافة لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، وفي هذا المجال، ذكرت المبادئ العديد من التوجيهات والإرشادات لضمان تسهيل ممارسة المساهمين كافة لحقوق الملكية الخاصة بهم بما في ذلك المستثمرين المؤسسين وهي كالآتي: (سليمان، 2008، ص51-55)

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت، فيما

يتعلق باستثماراتهم، بما في ذلك من الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسة الخاصة باستثماراتهم.

2- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتشير المعاملة المتساوية لحملة الأسهم في الشركات المساهمة إلى تحقيق المساواة بينهم، وتحقيق المعاملة العادلة بين المساهمين كافة سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق الأقلية)، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب، من إذ حقوق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية في اجتماعات الهيئة العامة للشركة وحمايتهم من النتائج المترتبة على عملية التداول في المعلومات الداخلية، أو إبرام الصفقات غير الاعتيادية مع الأطراف ذوي العلاقة, وتمكين حاملي أقلية الأسهم من الدفاع عن انتهاك حقوقهم من قبل المسؤولين في الشركة أو حملة غالبية الأسهم. كذلك حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على المعاملات كافة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين (Fawzy, 2003, p: 7).

3- ضمان دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفاعلة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

ويقصد بأصحاب المصالح البنوك وحملة السندات والموردين والعملاء والدائنين والعاملين بالشركة والجهات الحكومية كافة، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأية تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية، دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة. (علي وشحاته، 2007، ص88).

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الالتزام بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهي: (سليمان، 2008، ص52)

- يجب احترام أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة الاتفاقات.
- عندما يكفل القانون حماية المصالح، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فاعل مقابل انتهاك حقوقهم.
- ينبغي السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.
- عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي، التي يمكن الاعتماد عليها، في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية، أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.
- ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فاعل وكفء للإعسار وإطار فاعل آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

4- ضمان وجود أساس لإطار فاعل لحوكمة الشركات:

يجب أن يتضمن إطار حاكمية الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، ولكي يتم ضمان وضع إطار فاعل للحاكمية، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار الحاكمية على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فاعل للحوكمة، هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي: (سليمان، 2008، ص53)

أ- ينبغي وضع إطار حوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفاعلية.

ب- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

ج- ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

د- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد، للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

5- الإفصاح والشفافية:

يجب أن يركز إطار حاكميه الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية عن الأمور المالية كافة التي تخص الشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية وغيرها من الأمور المالية، ويجب أن يشمل الإفصاح عن مدى تحقيق أهداف الشركة، ونتيجة نشاطها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والسياسات المحاسبية المستخدمة والعلاقات مع الأطراف ذات العلاقة، وبيان مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية والسياسات واللوائح ذات الصلة، مع ضرورة الإفصاح عن حصة الأغلبية في حقوق الملكية وحقوق الأقلية ومكافأة مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات كافة المتعلقة بمؤهلات أعضاء مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى يجب أن يتضمن الإطار العام للحوكمة تدقيق الأمور المالية كافة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل تعينه الجمعية العامة للشركة، إذ يقوم مدقق الحسابات بإعداد وتقديم تقرير تدقيق للمساهمين يتضمن الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية في التعبير في كل جوانبها الهامة من الأمور المالية للشركة، ويكون مدقق الحسابات الخارجي مسئولاً عن رأيه الوارد في تقرير التدقيق أمام المساهمين وعن مدى بذله العناية المهنية اللازمة عند أدائه لعملية التدقيق (علي وشحاته، 2007، ص89-90).

ويتناول الإفصاح أيضا عن المعلومات الهامة ودور مدقق الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير. إذ إنّ أهمية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات تكمن في إلزامها بما يلي: (Fawzy, 2003, p: 8)

أ- إعداد الكشوفات التحليلية المرافقة للتقارير المالية الأساسية, وإبراز أهمية التقرير السنوي للإدارة، وما يتضمنه من معلومات مكملة للمعلومات الواردة في التقارير المالية, ومن بينها نبذة مختصرة عن الشركة وعن أهدافها الأساسية وبيان طبيعة النشاطات التي أنجزتها الشركة خلال السنة وأية مصلحة فيها لرئيس أو أعضاء مجلس الإدارة والهيئات التنفيذية.

ب- التأكيد على أهمية دور مدقق الحسابات في أبداء رأيه بشأن عدالة وصحة ما تعبر عنه التقارير المالية للشركات وذلك في تقريره الذي حددت مضامينه بموجب هذه التعليمات، فضلا عن تصوير نموذج لما يجب أن يكون عليه هذا التقرير بما يكفل التأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية، والكشف عن أية معلومات من شأنها أن تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات المعنية. فضلا عما جاءت به القاعدة المحاسبية رقم " 6 " بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات والسياسات المحاسبية التي تضمنت إطارا عاما لما ينبغي الإفصاح عنه في التقارير المالية ومكملة في ذات الوقت لمتطلبات الإفصاح الأخرى الواردة في

القواعد المحاسبية، وتشمل متطلبات الإفصاح الواردة في القاعدة المحاسبية رقم "6" التي تنص على ما يلي:

- الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية.
- المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في تقرير الإدارة.
- الإفصاح في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

ويعد الإفصاح عن المعلومات مفيداً في مجال تحسين مقدرة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، بشأن رقابة الشركات والحد من حالات الفساد الناجمة عن التعارض في المصالح وعمليات التداول في المعلومات الداخلية من قبل أولئك المطلعين والمسيطرين فعلياً على الشؤون الداخلية لتلك الشركات, شرط أن تعد تلك المعلومات من قبل كوادر محاسبية مؤهلة وتدقق من قبل مدققي حسابات مؤهلين ومستقلين واستناداً إلى مجموعة من المعايير المحاسبية والتدقيقية الملاءمة.

6- التأكيد على مسئوليات مجلس الإدارة:

على الرغم من ضرورة تأكيد فصل إدارة الشركات عن أصحاب هذه الشركات، وتحقيق فكرة الإدارة الخبيرة، وتحقيق مبدأ الاستقلالية، وتأكيد مبدأ المحاسبة عن المسؤولية، وهي جميعها تتحقق عندما تصبح مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومحددة ومعلنة سواء من إذ: الصلاحية، والمسؤوليات، والحقوق، والواجبات، والمزايا والبدلات والأجور والمكافآت. ويجب أن يتيح إطار أسلوب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات الخطوط الإرشادية الاسترشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفاعلة

للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة، من قبل الشركة والمساهمين (عادل، 2011، ص50).

وتشمل مسئوليات مجلس الإدارة أيضا هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. إذ تشرع قوانين وأنظمة الشركات الكثير من القضايا ذات الصلة بمجلس الإدارة، ولاسيما ما يرتبط بهيكل وتشكيلة مجلس الإدارة والكيفية التي يتم بوساطتها اختيار الأعضاء والمهام الأساسية التي تناط بهم، فضلا عن دور المجلس في الإشراف على الإدارة التنفيذية لتلك الشركات. وهناك الكثير من القضايا ذات الصلة بمسؤوليات مجلس الإدارة هي:
(Fawzy, 2003, p: 9)

أ- الفصل بين مهمة الإشراف ومهمة الإدارة ضمن هيكل محدد لمجلس الإدارة يضمن التحديد الواضح لمهام ومسؤوليات كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس سواء تم ذلك وفقا لهيكل مركزي ذي مستوى واحد لمجلس الإدارة يضمن الفصل الحقيقي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, أو وفقا لهيكل ثنائي ذي مستويين لمجلس الإدارة يمثل المستوى الأول المجلس الإشرافي في حين يمثل المستوى الثاني المجلس التنفيذي.

ب- التحديد الواضح لمفهوم ومتطلبات وشروط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة أو بعضٍ منهم وكذلك استقلالية أعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة (لجنة الرقابة والتدقيق المالي، ولجنة الأجور).

ج- تحديد أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والقادرين على ممارسة الأحكام المستقلة للمهام التي يوجد فيها احتمالية لتعارض المصالح، وكذلك تحديد عدد ومؤهلات أعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة وخبراتهم، ولاسيما في المجالات المالية والمحاسبية، فضلاً عن التحديد الواضح لمهام وواجبات تلك اللجان ومضامين التقارير التي تقدمها دورياً إلى مجلس الإدارة.

د- الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بما فيها رقابة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة وأعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم والمتضمنة سوء استخدام الموجودات والصفقات التجارية مع الأطراف ذوي العلاقة، وضمان نزاهة الأنظمة المحاسبية وأنظمة إعداد التقارير المالية والتدقيقية المستقلة وملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية ولاسيما أنظمة إدارة المخاطر والرقابة المالية والتشغيلية، ومدى الانسجام مع القوانين والمعايير ذات الصلة, فضلاً عن مهام التقييم المستقل لأداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإشراف على فاعلية إجراءات حوكمة الشركة واتخاذ التعديلات إذا تطلب الأمر ذلك.

ويشير (عادل، 2011، ص142-143) أن هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند تطبيق هذا المبدأ وهي:

أ- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ب– إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل المساهمين كافة معاملة عادلة.

ج– ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.

د– ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسة معينة تتضمن:

– إستعراض وتوجيه استراتيجيه الشركة، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسة، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

– الإشراف على فاعلية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغيرات إذا لزم الأمر.

– اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.

– مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

– ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة، التي يجب أن تتم بشكل رسمي.

- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وإساءة استغلال عمليات الأطراف ذات الصلة أو القرابة.

- ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك التدقيق المستقل، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.

- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال.

د- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وفي هذا المجال ذكرت المبادئ العديد من التوجيهات والإرشادات لمجلس الإدارة، حيث يكون قادرا على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وهي كالآتي: (سليمان، 2008، ص56-57)

- ينبغي أن تنظر مجالس الإدارة في تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسة هي ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذات القرابة وترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسة وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

- عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد وأن يفصح عن صلاحيتها وتشكيلها وإجراءات عملها.

- ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم بمسؤولياتهم بطريقة فاعلة.

- حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤوليتهم فإنه ينبغي أن تتاح لهم المعلومات الصحيحة كافة ذات الصلة في الوقت المناسب.

2-6 علاقة الحاكمية بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى النظري بالحاكمية ارتباطاً وثيقاً، إذ تُعَدّ المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحاكمية، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة ويظهر ذلك في ما يلي: (مطير، 2004، ص364).

1- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة الحوكمة ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفاعل لهذه النتائج إلى الأطراف المستفيدة كافة منها سواء الخارجية أو الداخلية، وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

2- يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة لعمل الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

3- إن قوة الحوكمة تؤثر على تطوير إستراتيجية التدقيق، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فاعل وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فاعلية الرقابة، وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية وكفاءة التدقيق وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق التدقيق.

4- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمدقق وبين جودة التقارير المالية وفاعلية عملية التدقيق.

2-7 الأبعاد المحاسبية للحاكمية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحاكمية الشركات في النقاط الآتية:

1- المساءلة والرقابة المحاسبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في

ممارسة مسئوليتهم كملاك. بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه الذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فاعل، كما أشار في القسم الخامس منه الذي يحمل عنوان المسئولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك (فوزي،2004،ص361).

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عام 1999م، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفاعلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003م (NYSE,2003) والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق:

تشير (أبو العطا، 2003، ص7) إلى أنه من الممارسات السلبية حوكمة الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة والتدقيق وأنها في حاجة إلى المزيد من الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والتدقيق المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة التي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة الدولية. كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه

نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، وتساعد في حسم مشكلة إساءة اســتخدام المعــايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

3- دور التدقيق الداخلي:

يساعد المدقق الداخلي بما يقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فاعلية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التــدقيق مــن أجــل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية الحوكمة، من خلال تقييم وتحسين العمليــات الداخليــة للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلــس الإدارة واتصالها برئيس لجنة التدقيق (فوزي، 2004، ص362).

4- دور المدقق الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية علــى المعلومــات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القــوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقــوم بإعــداده ومرفــق بالقوائم المالية، فإن دور المدقق الخارجي أصبح جوهرياً وفاعلاً في مجال الحوكمة، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الوحدات الاقتصادية (مطير، 2004، ص368).

5- دور لجان التدقيق:

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجــود لجــان للتدقيق في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق، يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مــستويات الحوكمــة المطبقــة بالوحــدة

الاقتصادية. كما تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيـــق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق ،علاوة على ذلك يـــشير بعضهم : بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر فـــي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (Defond. M., et al, 2007).

6- تحقيق الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير الماليـــة أحـــد المبادئ والأركان الرئيسة التي تقوم عليها الحوكمة، لذا لم يخلُ أي تقريـــر صـــادر عـــن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمـــة فـــي تحقيـــق الإفـــصاح والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مـــصالح الأطـــراف المختلفـــة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخـــل الوحدات الاقتصادية المختلفة، كذلك فإن مبادئ الحوكمة يجب أن تتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن الأمور الهامة كافة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلـــك فيمـــا يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتـــصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية (أبو العطا، 2003، ص9).

7- إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثيـــر مـــن الأهداف، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعـــلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثـــل

المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير علـــى أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهـــدف مـــن ذلك(Degeorge, et. al, 2009, p:33).

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن من أهمية الحوكمة دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلهـــا قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة (Winkler, 2008, p:76).

2-8 التدقيـــق والحوكمة

يّعّد التدقيق من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقـــق مـــن فاعلية الرقابة الداخلية، وهي إحدى حلقات الرقابـــة الداخليـــة فهـــي التـــي تمـــد الإدارة بالمعلومات المستمرة. وتعرف بأنها التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظـــام المحاســـبي (القاضي، 2008، ص103).

تؤدي وظيفة التدقيق دوراً مهماً في عملية الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، إذ يقوم المدققون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات

وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي. إذ إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير (Archambeault, 2002, p: 8).

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق في عملية الحوكمة. فقد أكدت لجنة كادبيري Cadbury committee أهمية مسؤولية المدقق في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فانه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة (Cohen, et al, 2004, p: 33).

لقد مر مفهوم التدقيق بمراحل تطورية تواكب تطور الخدمات التي تؤديها هذه الوظيفة كأداة هامة تساعد الإدارة العليا في المنظمات للقيام بواجباتها على أكمل وجه. وفي نهاية السبعينات لم يبق هدف هذه الوظيفة خدمة الإدارة فقط بل تعداه لخدمة المنظمة كلها.

وقد تعدى دور هذه الوظيفة الحدود التقليدية للتدقيق ليصبح ذا مفهوم واسع يضطلع بمهام التدقيق الشامل (Comprehensive Audit)، التدقيق التشغيلي (Operational Auditing) من خلال شموله العمليات والأنشطة كافة التي تقوم بها المنظمة، إذ تبلور

مفهوم التدقيق في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجاما للتطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية.

ويوصف التدقيق بأنه عملية رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، إذ نشأ وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه كأداة رقابية وإدارية تستعين بها في إنجاز وظائفها الرئيسة التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق يهدف إلى مساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها، لأجل الإيفاء بالتزاماتها وكفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات(التميمي، 2008، ص89).

عرف (لطفي، 2002، ص18) التدقيق بأنه " عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات – بشكل موضوعي – تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

ويرى الباحث أن التدقيق هو التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، ويقوم بها فئة من المدققين لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفأية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي.

2-9 أخلاقيات مدقق الحسابات

يشير (الصبان, 2008، ص141-149) إلى أن المسؤولية المهنية للمدقق تنظمها قواعد وآداب سلوك مهني ملزم لجميع المزاولين للمهنة, إذ جرت محاولات لوضع هذه القواعد في دليل عمل أو دستور متفق عليه، ويلقى القبول الذي يعكس مسؤولية الشخص الذي يزاول هذه المهنة، تجاه المجتمع والعملاء وزملاء العمل ولشخصه، ومن هنا فانه يمكن القول بان مهنة المدقق لها آداب وتقاليد وسلوك يتوجب على مزاولي المهنة الالتزام بها, إذ إنّها تبين الواجبات التي يتطلب القيام بها وتنظيم العلاقة بين مزاولي المهنة بعضهم ببعض, ولعل المحاولات التي بذلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين والمجموعات المهنية الأخرى للمحاسبين, أصدرت على ضوءها دليلاً لقواعد السلوك المهني، إذ تم تطوير هذا الدليل ليضاف إليه قسم خاص بمفاهيم وقواعد وآداب وسلوك المهنة في عام 1973 التي تتضمن خمسة مبادئ ومفاهيم أخلاقية هي:

1- **الاستقلال والنزاهة والموضوعية:** ويعني ضرورة تمتع المدقق بالاستقلال عند إبداء الرأي عن القوائم المالية أما النزاهة والموضوعية، توجب عليه إبداء رأيه ويقدم الدليل المقبول لوجهة نظره ولا يخضع رأيه للآخرين.

2- **القدرة والمعايير الفنية:** القدرة تستوجب من المدقق عدم قبول مراجعة حسابات إحدى المؤسسات، التي يشعر بأنه لا يستطيع إكمال عمليات المراجعة وإبداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة، فيما تتعلق معايير المراجعة بعدم السماح باقتران اسمه بالقوائم المالية لإحدى المؤسسات، إلا إذا كانت متماشية مع معايير المراجعة المتعارف عليها، والممكن

تطبيقها والمبادئ المحاسبية توجب على المراجع ألا يبدي الرأي عما إذا كانــت القــوائم المالية المتاحة، قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كانت تلــك القــوائم تتضمن تطبيقات المحاسبة المتعارف عليها، كذلك التنبوء فانه يتوجب على المــدقق أن لا يقرن اسمه بأي تنبؤ بعمليات مستقبلية بطريقة تجعل غيره يعتقد بان المدقق يؤكد بإمكانية تحقيق ذلك التنبؤ.

3- **المسئوليات تجاه العملاء:** يجب المحافظة على سرية بيانات العميل وعدم الإفــصاح عن المعلومات ألا بموافقة العميل ورضاه وكذلك ضرورة الاتفاق على الأتعــاب بــإذ لا تؤدى الخدمات المهنية إلا بعد التوصل إلى نتائج معينة.

4- **المسئوليات تجاه الزملاء:** يتوجب على المراجع الخارجي عدم التنافس والتعدي على حقوق غيره، إذ يقتضي هذا المبدأ عدم قيام المراجع بمنافسة الزميل الأخر الذي يقدم خدمة لعميل هو حاليا يحصل على نفس الخدمة من الزميل, كما يقتضي هذا المبدأ عــدم القيــام بتقديم عروض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتوظيف أحد أو أكثر من العاملين بمكتــب زميل أخر بدون إخبار هذا الزميل أولا.

5- **المسئوليات والأعمال الأخرى:** ويتضمن هذا المبدأ الأعمال الآتية:

أ- الأعمال المخلة بقواعد السلوك المهني التي تضر بالمهنة.

ب- الإعلان إذ لا يجوز لمزاول المهنة الإعلان للحصول على مزيد من العملاء.

ج- العمولات فينبغي ألا يحصل على عمولات لأي غرض.

د- الوظائف المتناقضة أو المتعارضة إذ يتطلب من المزاولين للمهنة، عدم قبـــول أي عمل أو ارتباط بأية وظيفة، في أي مشروع قد يؤدي إلى إضعاف قدرته فـــي تقديم الخدمات المهنية وتفقده الموضوعية.

هـــ- الأعمال التي تتعلق بشكل المكتب واسمه بإذ لا يقوم بمزاولة المهنة ســـواء مالك أو عامل، إلا بعد أن يأخذ المكتب الشكل القانوني الذي يتفق مع التـــشريعات المحددة.

2-10 مصداقية المعلومات المحاسبية

تتمثل مصداقية المعلومات المحاسبية بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية, حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة, إذ إنّ تحديد أهداف التقارير المالية, هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين.

ويشير (الشيرازي, 2000, ص194) إلى أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها هذه المعلومات لكي تصبح مفيدة, هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات, التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

إن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها, ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار.

وفيما يلي أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة بملاءمة المعلومات (Relevance) والوثوق بها أو درجة الاعتماد عليها (Reliability) وكما يلي:

2-10-1 الملاءمة (Relevance):

تٌعَدّ الملاءمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي, وتقتضي الملاءمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة, أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها. وحسب مجلس معايير المحاسبة فإن المعلومات لكي تكون ملائمة فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية, أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات (هندريكسون, 2009, ص202)

عرف (دهمش, 2005, ص12) الملاءمة بأنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار" في حين عرفها (النقيب, 2009, ص242) بأنها "المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملاءمة".

2-10-2 المصداقية

جاء في تعريف (المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية, 2011, ص48) أن المصداقية هي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل, وقابلية التحقق والحيادية), إذ إنّ خاصية الوثوق بالمعلومة مكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها, وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز. ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات, وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح, وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية (الشيرازي, 2000, ص196).

2-11 نبذة عن الجمعيات التعاونية في دولة الكويت

لقد كانت الانطلاقة الأولى للحركة التعاونية بشكلها المنظم تعود إلى عام 1941م حين قامت أول جمعية تعاونية في المدرسة المباركية ضمت في عضويتها طلاب المدرسة تحت إشراف عدد من المدرسين والطلاب، لتأخذ طريقها فيما بعد نحو الانتشار عام 1952م بسبب النجاحات التي حققتها في مدارس أخرى، كمدرسة الصديق ومدرسة صلاح الدين ومدرسة الشامية، وفي عام 1955م أنشئت أول جمعية تعاونية استهلاكية لموظفي دائرة الشؤون الاجتماعية ضمت في عضويتها الموظفين والعاملين بالدائرة، تبعتها بعد شهور جمعية تعاونية أخرى بدائرة المعارف (التقرير السنوي الصادر عن اتحاد الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، لعام 2011).

وقد فرض هذا التطور السريع لحركة الجمعيات التعاونية وجود قانون ينظم أحوالها وشؤونها، الأمر الذي حدا بالحكومة ممثلة في دائرة الشؤون الاجتماعية إلى التفكير في إيجاد غطاء قانوني، فاهتدت إلى قانون الأندية والمؤسسات الاجتماعية الصادر عام 1955م ليشمل هذه الهيئات الجديدة ضمن أحكامه باعتبارها مؤسسات اجتماعية وباستقلال الكويت وصدور دستورها عام 1962م، ووَجَدَ العاملون والمهتمون بهذا النوع من النشاط الأهلي التطوعي أرضية خصبة لنمو الحركة التعاونية وازدهارها، خاصة وأن المادة (7) من الدستور (الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي) قد نصت على أن " العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، وأن التعاون والتراحم صلة وثـقـي

بين المواطنين "، كما نصت المادة (23) من الباب ذاته على أن "الدولة تشجع التعاون والادخار وتشرف على تنظيم الائتمان". (دستور دولة الكويت الصادر في عام 1962).

وجاء القانون رقم (20) لسنة 1962م في شأن الجمعيات التعاونية، المعدل بمرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 1979م ليفتح الباب أمام قيام الجمعيات التعاونية، ويمنحها الشرعية والشخصية الاعتبارية في ظل أهداف اُستقيت من أحكام الدين الإسلامي الحنيف، وتعاليمه السمحة التي تحث على التعاطف والتراحم والتكافل والتعاون، كما استقيت من التراث الاجتماعي والاقتصادي الكويتي، ومن المبادئ الأساسية التي قامت عليها الحركة التعاونية الدولية (المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت الصادر في عام 1962).

وكانت أولى ثمرات تطبيق هذا القانون قيام جمعيتي كيفان والشامية التعاونيتين عام 1962م ، ثم توالى قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليصل عددها في نهاية عام 1997م إلى (43) جمعية استهلاكية، غطت جميع مدن الكويت ومناطقها بدءا من العاصمة " الكويت " وانتهاء بحدود الكويت الدولية، إذ أنشئت جمعيتا الوفرة والعبدلي الزراعيتان اللتان تغطيان جميع المناطق الحدودية شمالا وجنوبا، ولتأكيد هذا النمو والتطور في الحركة التعاونية الكويتية ونجاحها ، فإن عدد المساهمين في هذه الجمعيات كان حوالي (695) مساهما حتى نهاية عام1963 م، ارتفع في نهاية عام 1997م ليصل إلى حوالي (200 ألف) مساهم، في الوقت الذي نما فيه رأس مال هذه الجمعيات من أقل من (100 ألف) دينار كويتي عام 1963م إلى أكثر من (75 مليون) دينار كويتي في نهاية عام 1995 م (التقرير السنوي الصادر عن اتحاد الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، لعام 2011).

تلعب الجمعيات التعاونية في الأحياء والمناطق أدوارا هامة في حياة المستهلك الكويتي والمقيم كتوفر السلع والمنتجات بكل أنواعها وأشكالها وكذلك الخدمات، ويعتمد غالبية الكويتيين والمقيمين على هذه الجمعيات في توفير احتياجاتهم الاستهلاكية والخدمية فضلا عن قربها من منازلهم، كما أنها تتدخل في مختلف قضايا المستهلك في الكويت من ضمان لجودة هذه السلع والخدمات وتوفرها ومواجهة ارتفاع أسعارها.

كما تستحوذ أسواق الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المنتشرة في جميع أنحاء الكويت والبالغ عددها حاليا 47 جمعية وحوالي 60 فرعاً على أكثر من 80% من سوق السلع الغذائية والاستهلاكية في الكويت، وتساهم هذه الجمعيات بدور كبير في خدمة المجتمع الكويتي، ولعبت الجمعيات التعاونية أيضا دورا هاما في تطبيق برنامج الحكومة لدعم العمالة الوطنية في القطاعات غير الحكومية، لتنفيذ رغبة الدولة في احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة لاسيما انها من القطاعات التي بإمكانها استيعاب جزء كبير من العناصر البشرية المنتجة (التقرير السنوي الصادر عن اتحاد الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، لعام 2011).

أما النظام المحاسبي المطبق في الجمعيات التعاونية فانه يتم تقديم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل تقليدي، يقتصر على أرصدة الحسابات المتحركة في الجمعية على شكل أرقام إجمالية خالية من أي تحليل، فعلى الرغم من أن المعلومات الخاصة بأصول والتزامات الجمعية، توضح الأمور المتعلقة بالسيولة النقدية فيها.

كما إن الجمعية تقدم تحليلاً موجزاً لأهم حسابات الميزانية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين أرصدة تلك الحسابات للعام الحالي وأرصدة العام السابق والتطورات الحاصلة

فيها، دون تقديم أي تعليق يفيد في موضوع الرقابة على هذه الأعمال، بالإضافة إلى عدم إفصاح الجمعية عن السياسات المحاسبية المتبعة، التي تزود مستخدمي القوائم بفهم أكبر للأساس الذي أعدت في ضوئه القوائم المالية.

إن الغرض من نشر القوائم المالية التي تعدها الفروع التابعة للجمعية ليس بغرض النشر للجهات الخارجية، وإنما يقتصر هدفها على إمداد الإدارة العامة بالمعلومات اللازمة بغرض تحديد جميع الحسابات لجميع الفروع، ومن ثم عرضها ضمن تقرير سنوي للجمعية، مما يجعل قوائم الجمعية غير قابلة للمقارنة مع ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، إذ يذكر المعيار الدولي (30) بضرورة تطبيق ما نص عليه على القوائم المالية المنفصلة للجمعية وعلى القوائم المالية الموحدة لها، وبالتالي التمكن من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

ومن خلال مقارنة عرض عناصر الميزانية مع متطلبات المعيار الدولي (30)، نلاحظ التوافق من إذ تجميع الأصول والالتزامات حسب طبيعتها، وكذلك إدراجها بترتيب يعكس سيولتها النسبية، أما بالنسبة للأموال الثابتة والموجودات الأخرى، فقد تم الإفصاح عنها بشكل إجمالي لم يكن بالشكل الكافي، الأمر الذي يُعّد نوعاً من التضليل لمستخدمي القوائم المالية، إذ من الممكن أن يكون أحد الموجودات مستهلكاً دفترياً بالكامل، إذ إنّ الإجراء المحاسبي الصحيح في هذه الحالة يقضي بضرورة إطفاء الأصل بالمخصص المقابل له بناءً على متطلبات المعايير الدولية.

أما بالنسبة لإعداد قائمة الدخل، فأن الجمعية تنظم حساباً للأرباح والخسائر عوضاً عن قائمة الدخل وتعرضها في تقريرها السنوي، إذ إنّ النظام المحاسبي الموحد نص على

ضرورة إعداد حساب استثمار في البداية تظهر فيه نتيجة أنشطة الجمعية ثم تحول إلى حساب أرباح وخسائر، وبمقارنة قائمة الدخل المعدة في الجمعية مع متطلبات الإفصاح حسب المعيار الدولي (30)، فإن الاختلاف يظهر من خلال عدم الالتزام بإعداد قائمة دخل عوضا عن حساب الأرباح والخسائر، لأن هذه القائمة تعطي فكرة واضحة عن صافي الدخل المحقق، من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة والمقبوضة، مطروحاً منها كافة النفقات الإدارية والاستثمارية، مضافا إليها الإيرادات المحققة للجمعية للحصول في النهاية على صافي الدخل الخاص بالدورة المحاسبية، بالإضافة إلى أن الجمعية ومن خلال حساب الأرباح والخسائر الذي لا يعطي فكرة واضحة، وبتفصيل ملائم عن الأنواع الأساسية للدخل والمصروفات الناجمة عن عملياتها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضـيح الجوانـب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة وتـم الإفـادة مـن بعـض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها وفيما يلي استعراض لـبعض هذه الدراسات:

أولا: الدراسات باللغة العربية

- دراسة أبو زر، (2006). بعنوان: **إستراتيجية مقترحة لتحـسين فاعليـة الحاكميـة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ. وتُعَدّ هذه الدراسة من الدراسات النظرية إذ تم إجراءها من خلال مراجعة البيانات الثانوية، وقد توصلت الدراسة إلـى عـدد مـن النتائج أبرزها:

1- أن هنالك قصوراً في التقارير السنوية للمصارف السنوية تتمثل فـي عـدم الالتـزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية.

2- لا توجد تعليمات ملزمة في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في قيامها بتقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية، إذ أسهمت في تعزيز توجهات الدراسة الحالية في صياغة الفرضيات والتعرف على مشكلة الدراسة.

- دراسة، مطر ونور ، (2007). بعنوان: **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعيين المصرفي والصناعي عددها 20 شركة, أي ما يعادل حوالي 32% من حجم مجتمع الدراسة. وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسة يغطي كل محاور رئيسة يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية للشركات. استخدم الباحثان في تحليل نتائج الدراسة واختيار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى نوعين من الاختبارات الإحصائية هما: اختبار (T) للعينة الواحدة, واختبار مان _ وينتي.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جدا, ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط, مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فترسخ

بشكل رئيسي في: عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني, وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضرة اجتماعات مجلس الإدارة, وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها, ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها أكدت على أهميّة الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ويرى الباحث أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة الحالية في استخدام هذه المبادئ، وتختلف عنها في كون الدراسة الحالية تركز على مصداقية المعلومات المحاسبية.

- دراسة الفرجات، (2008) بعنوان: **حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الحاكمية كأسلوب ونمط إدارة الشركات وحاجتها الملحة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وأظهرت النتائج ما يلي:

1- عانت اقتصاديات العديد من بلدان العالم العربي من عواقب افتقارها إلى الحاكمية الجيدة للشركات، الأمر الذي نتج عنه العديد من الفضائح والأزمات التي أصابت شركات في مصر والأردن ولبنان وألحقت أضرار بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين والجمهور.

2- أظهرت النتائج حاجة ملحة لتدعيم قواعد الحاكمية في الشركات في الأردن لتساهم في تخفيض درجة المخاطر، من خلال وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمه مع التأكيد على أهمية كفاءة الحاكمية في الشركات، وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة، وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تغلل الحاكمية كأسلوب ونمط إدارة الشركات وقد استفاد الباحث منها في الاستناد إلى تحديد المتغيرات المستقلة.

- دراسة، فاتح، وعيشي، (2008) بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوو الحقوق في الشركة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن من إيجابيات هذه الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي.

2- أن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية.

3- انه لكي نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ونضمن أيضا فاعلية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين.

4- أن تفادي وقوع الأزمات في أسواقنا العربية لابد و أن يمر حتماً عن طريق إصلاح الأنظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية، وإدخال أنظمة حوكمة شركات فاعلة وإلزام الشركات بتطبيقها وما يرتبط بها من إصدار الدول للتشريعات والقوانين الضابطة لسوق المال والشركات, فالإطار القانوني للدولة لا بد أن يكون حاميا، قويا ومرنا حتى نضمن بذلك أن مثل هذه الممارسات السلبية على مستوى السوق لا تؤدي إلى إخفاء ضياع القيمة وعدم جودة الرقابة الممارسة، وبالتالي صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة الحالية في استخدام بعض متغيراتها المستقلة مثل النزاهة والموضوعية، إذ استخدم الباحث هذه المتطلبات كمتغيرات مستقلة في هذه الدراسة. وتختلف عنها في كون الدراسة الحالية تركز على مصداقية المعلومات المحاسبية.

- دراسة الخطيب، والقشي، (2008). بعنوان: **الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) التي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة آراء البيئة المحيطة بها في الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية تطبيق تلك التغيرات على ارض الواقع. وقد استند الباحثان في استقاء معلوماتهم لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاعا الحصول عليه من شبكة الانترنيت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لم تكن المشكلة الرئيسة في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.

2- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

3- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.

4- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

5- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة، وقد استفاد الباحث منها في الاستناد إلى تحديد أن من اسباب الانهيارات هو عدم تطبيق مبادئ الحاكمية الامر الذي دفعه لدراسة هذه المتطلبات.

- دراسة أبوعجيلة، وحمدان، (2009)، بعنوان: **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قياس مستوى الحاكمية المؤسسية الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، واستخدم الباحثان عددا من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع بيانات الدراسة والغرض من إجرائها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: انه بالرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحاكمية المؤسسية بمستوى عام 75 %، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مختلف الشركات كل على حده، من إذ تدنى نسب بعض الشركات التي قد تصل نسبة الحاكمية فيها إلى 43 % ، كما بينت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح، وأن العلاقة بين إدارة الأرباح والحاكمية المؤسسية هي علاقة عكسية، بإذ كلما ازدادت درجات الحاكمية المؤسسية في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح، وبناء على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على دعم الجوانب المتعلقة بالحاكمية المؤسسية كافة داخل الشركات الصناعية، عن طريق تفعيل مختلف العناصر المكونة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في قياس مستوى الحاكمية المؤسسية، إذ إنّها اتخذت من الشركات المساهمة مجتمعا لها في أن الدراسة الحالية يتكون مجتمعها من الجمعيات التعاونية.

– دراسة بدر، (2009) بعنوان: **دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء والتنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور مبادئ التحكم المؤسسي في اختيار وضبط المعالجة المحاسبية وحسم مشاكل القياس المحاسبي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، واختبار فرضياتها فقد استخدمت المصادر المكتبية وتقارير الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، واتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لهذه البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها: أن هناك دوراً كبيراً للتحكم المؤسسي في ضبط شكل ومحتوى مختلف التقارير المالية المنشورة والصادرة عن هذه الشركات، وبينت النتائج أيضا وجود أثر لمبادئ التحكم المؤسسي على جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية المنشورة، وبالتالي له أثر في القيمة السوقية المتوقعة للسهم لتلك الشركات المدرجة في أسواق رأس المال.

وتتشابه هذه الدراسة في القيام بقياس دور مبادئ التحكم المؤسسي في اختيار وضبط المعالجة المحاسبية.

– دراسة، مخلوف، (2009). بعنوان: **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف طبيعة الأزمة المالية العالمية وتقديم حلول باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، وبينت الدراسة أن الاقتصاد العالمي يمر منذ شهر آب 2008 م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، وكذلك الشركات الصناعية العملاقة وليس أولها شركات صناعة السيارات، واتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة، التي بينت أن أحد الحلول المقترحة لمعالجة الآثار الناجمة عن هذه الأزمة هو ضرورة العودة إلى المفاهيم والأفكار الإسلامية في إدارة الاقتصاد، وما يبرر ذلك أن العديد من الدول الأوربية دعت إلى مجموعة من الإصلاحات ذات عمق إسلامي وإن اختلفت المسميات، فعلى سبيل المثال دعت حكومة أيسلندا إلى ضرورة سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام للإشراف وتطبيق الرقابة العامة على آليات وأدوات السوق. كما أن وزارة الخزانة الأمريكية تدرس أبرز ملامح نظام الصيرفة الإسلامية للاستفادة منه في الخروج من الأزمة المالية العالمية الراهنة. وكذلك الحكومة البريطانية التي دعت إلى عمليات الإصلاح الاقتصادي وضرورة تبني آليات جديدة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وهذه الآليات تستند إلى مفاهيم إسلامية مثل الشفافية والإفصاح وغيرها. وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية، قامت بتخفيض الفائدة على القروض لتصبح صفر وذلك من أجل تشجيع الإنفاق وللحد من تباطؤ الاقتصاد وانكماشه.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تناولها مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، وهو ما حاولت الدراسة الحالية التوصل إليه.

- دراسة عبد القادر، (2010). **الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الشركات المساهمة، والدور الاقتصادي الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني ونموه. وقد اعتمدت المنهج النظري في بيان المفاهيم المتعلقة بالحاكمية، وأجريت في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها:

1- تعاظم الاهتمام بحاكمية الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في التسعينات من القرن العشرين.

2- حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم الحاكمية بالتحليل والدراسة، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي وصندوق النقد الدولي، التي عملت على تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حاكمية الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواء متداولة أم غير متداولة بأسواق المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها تناولت المفاهيم المتعلقة بالحاكمية، الامر الذي ساعد الباحث في استعراض متغيراتها والاعتماد على المبادئ التي عملت هذه الدراسة على قياسها.

- دراسة عادل، (2011). **نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثـــره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية،**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات و أثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية، مع تقديم إطار مقترح لقياس هذا الدور، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات مكاتب التدقيق العاملة في الأردن المرخصة. ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، تم استخدام إستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي شملت (261) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- وجود تأثير لاستقلال مدققي الحسابات على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصالحه الفردية.

2- وجود تأثير لالتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية اتفاق عمل مدقق الحسابات مع معايير المحاسبة الدولية.

3- وجود تأثير لالتزام مدقق الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية الأمانة والنزاهة التي يجب أن يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية، وسلوكه في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله.

4- وجود تأثير لالتزام مدققي الحسابات بمعايير رقابة الجـودة علـى فجـوة مـصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدققي الحسابات، إذ بينت النتائج أهمية التزام مـدقق الحسابات بالشروط القانونية أو التعاقدية، مع تقديم خدمات مهنية استشارية للشركة محـل التدقيق.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها عملت على تقديم إطار مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وهو ما حاولت الدراسة الحالية التعرف عليه.

- دراسة العبدلي، (2012). بعنوان: **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة فتكونت من (114) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومدراء التدقيق الداخلي والعاملين أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وخلصت نتائج الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

2- أن الحاكمية تمثل التقاء الممارسات والإجراءات السليمة، وتعمل هذه الإجراءات والممارسات بموجب معايير وقواعد تحكمها بصورة ملزمة وتهدف من خلال عملها إلى ضمان عدم حصول التعارض بين الأهداف الإستراتيجية للشركة وأسلوب عمل الإدارة في تحقيق تلك الأهداف، ويكون ذلك من خلال تحفيز الإدارة بشكل ايجابي للعمل بموجب الأخلاقيات المقبولة في بيئة الأعمال وتقويم ورقابة أداء هذه الإدارة.

3- يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يضطلع بأدائها في أطار حوكمة الشركات التي تشمل توفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها، وتقويم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى وجود تـأثير لتطبيـق دعـائم الحاكميـة المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي، كذلك هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هذه المتطلبـات من خلال معرفة دور مدقق الحسابات في هذا الجانب.

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Rezaee, 2003) بعنوان:

Improving Corporate Governance: The Role of Audit Committee Disclosures

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في تحسين الدور الحوكمي المشترك، وقد تكونت عينة الدراسة من المدراء التنفيذيين لشركات الأعمال الأمريكية، وقد اقترحت الدراسة ستة مبادئ إرشادية للحوكمة المؤسسية وهي:

1- يقوم مجلس الإدارة باختيار المدير التنفيذي للشركة (CEO) ويتولى مراقبة أنشطته والأنشطة التنفيذية للإدارة التنفيذية العليا.

2- الإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ العمليات التشغيلية للشركة بطرق أخلاقية فاعلة بهدف خلق القيمة للمساهمين، كما تقع مسؤولية التعامل مع الموظفين بعدالة ومساواة على عاتق الشركة.

3- الإدارة هي المسؤولة عن تحضير البيانات المالية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بإذ تعرض بعدالة المركز المالي في تاريخ معين ونتائج عملياتها لفترة محددة.

4- يرتبط مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق بمؤسسة تدقيق مستقلة للقيام بأداء أعمال تدقيق البيانات المالية للشركة.

5- يجب أن تحافظ مؤسسة التدقيق على استقلالها الحقيقي والظاهري وتدير أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) وتقوم بتبليغ مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، عن أي اهتمامات تتعلق بجودة ونزاهة عملية الإبلاغ المالي.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة ساهمت في التأكيد على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة، لذلك تم تناولها من خلال الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

- دراسة (Gul, 2003)، بعنوان:

Banker's Perception of Factors Affecting Auditor's Independence",

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء البنوك في العوامل المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي، وقد بينت الدراسة أن قيمة القوائم المالية المدققة تعتمد على استقلال المراجعين عن عملائهم الذين يقومون بمراجعة حساباتهم، والمراجعون ليس فقط يجب أن يكون مستقلين في الحقيقة بل يجب أن يكونوا مستقلين أيضا في المظهر عند تقديم خدمات المراجعة والخدمات الاستشارية الأخرى وذلك لإرضاء مستخدمي القوائم المالية. وقد نال الاستقلال في المظهر للمراجعين اهتماماً كبيراً من جانب مستخدمي القوائم المالية أكثر من اهتمامهم بالاستقلال الحقيقي، ومن نتائج الدراسة تبين أن هناك عوامل تؤثر على استقلال المراجع الخارجي، منها الوضع المالي للعميل، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية له، والمنافسة بين المراجعين لاجتذاب العملاء، وحجم منشأة المراجع.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة الحالية قد استندت على بعض متغيراتها المستقلة عند القيام بصياغة الفرضيات.

- دراسة (Mangena and Pike, 2005) بعنوان:

The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية ومستوى الإفصاح، وذلك من خلال دراسة أثر بعض خصائص أعضاء مالكي أسهم الشركة، وخبراتهم في الشؤون المالية، وقد أجريت الدراسة الميدانية من خلال تقارير الشركات على الشركات المدرجة في بورصة لندن. وقد بينت الدراسة النتائج الآتية:

1- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة ومستوى الإفصاح.

2- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الخبرة في الشؤون المالية ومستوى الإفصاح.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين حجم اللجان المشكلة ومستوى الإفصاح.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها قامت على تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية ومستوى الإفصاح، وهذه تفيد الدراسة الحالية في ما يخص متغيرات الحوكمة واختيار الابعاد المناسبة لقياسها.

- دراسة (Bashiti & Rabadi, 2006) بعنوان:

Assessing Corporate Governance in Jordan

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الحوكمة المؤسسية في الأردن, وبينت أن الأردن قد خطا خطوات واسعة في رسم وتطبيق سياسات الحوكمة المؤسسية, من ذلك تنظيم متطور لسوق المال, واستحداث وظيفة مراقب الشركات, وإصدار قانون تشجيع الاستثمار, وكلها

قضايا نظرية لم تطبق بدقة على أرض الواقع. وقد أجريت الدراسة على 44 شركة وتمثل ما نسبته 46% من الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي واختيرت علـــى أســـاس حجم عملياتها, واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفر المعلومات, التي لا تعتمد على مركز لإيداع الأوراق المالية.

وانتهت الدراسة إلى أن سوق المال الأردني يزداد تعقيدا وهو ما يتطلب أن يـــتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية, ويتوقع من الإدارة رفع مستوى ودوريـــة إعداد تقاريرها واتصالاتها حول استراتيجياتها. وقد ثبت أن الحوكمة المؤسسية غير مطبق بشكل تام وهو ما يتطلع إليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم, إضافة إلى أن شركات كثيرة لا يوجد لديها لجنة تدقيق وهو ما نتطلع إليه من ميكانيكيات الحوكمة المؤسسية في الدراسات في المستقبل.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيـــدها علـــى اهميـــة تقيـــيم الحوكمـــة المؤسسية، وذلك لعلاقتها المباشرة إلى ما يصبو إليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشـــيدة بشأن استثماراتهم.

- دراسة (Wilkinson, and Clements, 2006) بعنوان:

Corporate governance mechanisms and the early-filing of CEO certification

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم رد فعل سوق الأوراق المالية للشهادة الأولى لكبير المديرين التنفيذيين، فالفشل الحديث في مهنة المراجعة والمحاسبة صعدت الاهتمام

بقضايا حوكمة الشركات، وفي محاولة لإعادة ثقة المستثمر في المهنة. وقد تناولت الدراسة بالتحليل لمتطلبات تسجيل كبير المديرين التنفيذيين ودور حوكمة الشركة، دور لجنة أعضاء مجلس الإدارة. وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- أنه لا يوجد رد فعل لسوق الأوراق المالية نتيجة التسجيل المبكر لكبير المديرين التنفيذيين، وبشكل عام التسجيل المبكر بمفرده لم يكن ضرورياً كحدث ايجابي.

2- التحليلات أوضحت أن العلاقة الموجبة بين الإيرادات غير العادية في الوقت المبكر للتسجيل وحوكمة الشركة المتعددة ترتبط بأساليب تتضمن؛ التوزيعات المدفوعة، حجم لجنة الإدارة والملاك في شكل مؤسسات. كما بينت أن رد فعل سوق الأوراق المالية للتسجيل المبكر تأثر بظهور آليات حوكمة الشركة السابقة لظهوره.

تتشابه مع الدراسة الحالية في تناولها متطلبات تسجيل كبير المديرين التنفيذيين ودور حوكمة الشركة، وتختلف عنها في كون الدراسة الحالية تركز على مصداقية المعلومات المحاسبية.

- دراسة (Joshua, Ronen, 2006)

A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية، واعتمدت الدراسة الاستبانة لجمع المعلومات، وبهدف استبعاد التعارض في المصالح الذي يُعّد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مدقق الحسابات وعملائه،

ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ويتوقع أن يكون لهذا الاقتراح آثار إيجابية علي أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشداً جيداً أو مرشـــداً أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد. وقد أكدت الدراسة العديد من النقاط أهمها ما يلي:

1- يُعّد التعارض في المصالح المتأصل بين المدقق والعميل مشكلة كبرى في ظل حاكمية الشركات.

2- مقترح إصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضـــد التـــضليل فيهـــا" يمكـــن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل فـــي القوائم المالية.

3- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين علي قوائمها، من خلال إجـــراء عقـــد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حـــصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناءً على قوائم مالية مـــضللة علـــى مبلـــغ التعويض.

4- يجب أن يتم الإعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر.

5- تقوم شركة التأمين بفحص العلاوة كما دل على انخفاض جودة القوائم الماليـــة لتلـــك الشركة، وانه كلما قل مبلغ العلاوة المدفوعة لشركة التأمين كلمـــا زادت جـــودة القـــوائم المالية.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها هدفت إلى تقـــديم اقتـــراح لإصـــلاح حوكمة الشركة، إذ ساهمت على المستوى الاجرائي في تأكيد توجهات البحث الحالي.

- دراسة (Glasgow, 2009)، بعنوان:

Corporate Governance's Time for Change Public and Private Measures

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وذلك من خلال مناقشة القانون الأمريكي الجديد (Sarbanes – Oxley) الذي صدر في عام 2002 والمتعلق بالحاكمية المؤسسية، واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من هذا القانون. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن القانون يتضمن مواد يمنع من خلالها تقديم أية خدمات استشارية مثل مسك الدفاتر أو تصميم النظام المحاسبي أو خدمات التقييم، وغيرها من الخدمات المقدمة للشركة موضع التدقيق، وذلك من أجل تعزيز الاستقلالية.

2- أن القانون يتضمن مواد يمنع من خلالها تقديم أية خدمات مهنية، وذلك من أجل تعزيز الموضوعية.

وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في بيان أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تتشابه مع الدراسة الحالية في استخدام مبادئ الحاكمية المؤسسية وتطبيقها في منظمات الأعمال.

- دراسة (Stephens, 2009) بعنوان:

corporate governance quality and internal control Under the sarbances oxly regime section302

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر جودة حوكمة الشركة على تقريرها عن أوجــه قصور الرقابة الداخلية قبل صدور قانون (Sarbanes Oxly) الذي ألزم الإقــرار عــن وجود ضعف في الرقابة الداخلية في ظل القسم 404 للوصول إلى تحديد العوامــل التــي تؤثر على إفصاح الشركة عن أوجه الضعف الجوهرية بموجب متطلبات القسم 302 مــن قانون (Sarbanes Oxly)، قبل أن تكون مراجعة الرقابة الداخلية إلزاميــة. وتوصــلت الدراسة إلى أن الشركات التي يراجعها المراجعون الرئيسيون في النشاط الصناعي التــي لديها لجان مراجعة ذات جودة عالية هي الأكثر قدرة على اكتشاف أوجه قصور الرقابــة الداخلية في ظل القسم 302 من قانون (Sarbanes Oxly). كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مدير مالي ذو خبرة مالية ومحاسبية أكثر قدرة على التحديد بدقة أكبر لوجه قصور الرقابة الداخلية وتصنيفها كضعف مادي التي تعد أقل درجة من أوجه قصور جوهرية

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر جودة حوكمة الشركة في حين حاولت الدراســة الحالية معرفة دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيــات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية.

- دراسة Hooghiemstra and Van Manen (2009) بعنوان:

Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice?

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المشاكل الأخلاقية التي تواجه المدراء المشرفون في الشركات، وقد أجريت الدراسة على 2500 من كبرى الشركات في هولندا.

واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي، من خلال استبانة متخصصة لرصد أراء المبحوثين حول مختلف القضايا الأخلاقية ومن ثم تم تحليل نتائج البيانات التي تم الحصول عليها من الميدان. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- أهمية تنامي القضايا الأخلاقية في جدلية حاكمية المنظمة، لان مثل هذه القضايا يمكن أن تضع غير التنفيذيين من المدراء في مأزق عندما لا تشارك وجهة نظره لا من قبل أعضاء المجلس الإشرافي ولا من قبل مجلس الإدارة.

2- أن هناك تقنيات جديدة مطلوبة للإشارة إلى الحوادث الحرجة مثل غش الإدارة ومشاكل الاستمرار التي قد لا تكتشف بدونها.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في أنها أكدت أهميّة الاخلاقيات بشمل عام فم في منظمات الاعمال.

- دراسة (Atwood, 2010) بعنوان:

Do Earnings Reported Under (IFRS) Tell Us More About Future Earnings and Cash Flow?

هدفت الدراسة إلى توضيح المنافع والتكاليف المترتبة على اتباع الشركات لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عامـــا (GAAP)

وأثر اتباع كل من هذه المعايير على الأرباح المحاسبية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، وكانت عنية الدراسة تتكون من ملاحظات 58532شركة متواجدة في 33 دولة خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2008 جاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

1- الأرباح المحاسبية في التقارير المالية باستخدام (IFRS) لا تزيد أو تقل عن الأرباح المفحص عنها في التقارير المالية عند استخدام (GAAP)، ولكن الخسائر الناتجة والمسجلة في التقارير المالية باستخدام(IFRS) أقل من الخسائر المعلن عنها في التقارير المالية المعدة باستخدام (GAAP).

2- إن الأرباح المحاسبية المعلن عنها باستخدام (IFRS) لا تزيد أو تقل عن التدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها باستخدام (GAAP) .ومع ذلك، يوجد ارتباطا بين الأرباح المعلن عنها بموجب (GAAP) مع التدفقات النقدية المستقبلية من الأرباح المعلن عنها بموجب (IFRS).

ويرى الباحث انه استفاد من خلال الإطلاع على هذه الدراسات، في جوانب أضافت أبعاداً مهمة في إجراء هذه الدراسة، وفي وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلتها وأهدافها، إذ تطرقت مباشرة إلى دراسة الإطار العام لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئها وآلياتها، وخاصة الجانب المتعلق بالأخلاقيات المرتبطة بها على اعتبار أن كثيراً من الدراسات لم تتعرض إليها، ورصد أهم الجوانب المنهجية، كما أسهمت على المستوى الإجرائي في تحديد نوع المواد المدروسة، وصياغة التساؤلات التي تعرضت لها في الدراسة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف على الإطار العام لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئها وآلياتها والجوانب الأخلاقية المرتبطة بها، كذلك التعرف على مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها، بينما جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية.

2- ركّزت الدراسات السابقة على مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات بينما ركزت هذه الدراسة على قياس أربعة أبعاد من آليات الحوكمة لمدقق الحسابات، (الموضوعية والاستقلالية، النزاهة والشفافية، الكفاءة والعناية المهنية، وقواعد السلوك الأخلاقي).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 منهج الدراسة المستخدم

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أدوات الدراسة

3-4 قياس المتغيرات وإثبات صدق القياس

4-5 أساليب جمع البيانات

3-6 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 منهج الدراسة المستخدم

تُعَدّ هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف قياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثرة على مصداقية المعلومات المحاسبية بالجمعيات التعاونية في دولة الكويت، من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والمنتشرة في المحافظات الستة (العاصمة، حولي، الأحمدي، الفروانية، الجهراء، مبارك الكبير)، والبالغ عددها (60) فرعاً. أما عينة الدراسة فتتكون من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، (104) مديراً مالياً ومحاسباً إذ تم توزيع الاستبانات على المجتمع كاملا وبطريقة المسح الشامل، وتم توزيع الاستبانات على كافة المديرين الماليين والمحاسبين. وتم استرداد (98) إستبانة بنسبة (94.2%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة، وبعد فرزها تم استبعاد استبانين منها لعدم اكتمال تعبئتها,

وبذلك استقرت العينة على (96) مديراً مالياً ومحاسباً التي خضعت للتحليل وبنسبة (92.3%) من المجتمع الكلي. ويوضح الجدول (3-1) الإطار العام للدراسة، ومجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3-1)

عدد الاستبانات التي تم توزعها والمسترجع منها والصالحة للتحليل

الاستبانات	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
المديرين الماليين	10	%100	5	%50	5	%50
المحاسبين	94	%100	93	%98.9	93	%98.9
المجموع	104	%100	98	%94.2	96	%92.3

3-3 أدوات الدراسة

قام الباحث بتصميم إستبانة وتطويرها وحسب ما تقتضيه متغيراتها. والملحق رقم (1) يبين نموذج الإستبانة، إذ تم بعد ذلك عرضها على هيئة محكمين من الخبراء في علم الإدارة والمحاسبة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على المديرين الماليين

والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الإستبانة.

وقد تم صياغة عدد من الفقرات أدرجها الباحث في أربعة محاور بلغ عددها (44) فقرة، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتضمن (8) فقرات.

المحور الثاني: نزاهة وشفافية المدقق الخارجي وتضمن (8) فقرات.

المحور الثالث: الكفاءة والعناية المهنية وتضمن (9) فقرات.

المحور الرابع: الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة وتضمن (9) فقرات.

المحور الخامس: مصداقية المعلومات المحاسبية وتضمن (10) فقرات.

وبعد ذلك تم وضع الإستبانة بصورتها النهائية وتم توزيعها على عينة الدراسة واتبع فيها التدرج الخماسي (1-5).

4-3 قياس المتغيرات وإثبات صدق القياس

قام الباحث باستخدام إستبانة خطية مكونة من جزئين رئيسين هما:

1- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمستجيبين من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت مثل (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية).

2- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي غطت متغيرات الدراسة، التـــي تتمثــل فـــي معرفة الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثرة علـــى مـــصداقية المعلومـــات المحاســـبية بالجمعيات التعاونية في دولة الكويت، واستخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي، وحـــسب الدرجات مستوى الملاءمة والأهمية النسبية للوسط الحسابي.

وللتأكد من مدى صلاحية الإستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي لهذه الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا, وقد بلغ معامل الاتـــساق الداخلي لهذه الإستبانة حسب معادلة كرونباخ ألفا (91.12 %) وهو معامل اتساق داخلي عالٍ لاعتماد نتائج هذه الدراسة، والجدول رقم (3-2) يوضح معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

الجدول (3-2)

قيمة معاملات الثبات لأبعاد الإستبانة والاتساق الكلي

تسلسل الأبعاد	المتغير	كرونباخ ألفا
1	استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي	% 91.32
2	نزاهة وشفافية المدقق الخارجي	% 89.15
3	الكفاءة والعناية المهنية	% 85.7
4	الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة	% 92.78
5	مصداقية المعلومات المحاسبية	% 93.14
1-44	**معامل الإتساق الكلي**	**% 91.12**

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فهي ولتحديد درجة المقياس فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناء على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(5−1) / 3 = 4/3 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالآتي:

المنخفض من (1.33)– أقل من (2.33).

المتوسط من (2.34) – (3.67).

المرتفع من (3.68) إلى (5).

4-5 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسةُ على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

أ- **البيانات الأولية:** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد إستبانة خاصة لموضوع الدراسة، بحيث غطت الجوانب كافة التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها هذه الدراسة، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت من خلال الباحث شخصياً.

ب- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة وتشمل ما يلي:

(1) الكتب والمواد العلمية والتقارير والأبحاث المحاسبية، وخاصة التي تبحث في موضوع الحوكمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

(2) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الحوكمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

(3) رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الحوكمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

(4) المعلومات المتوفرة على الانترنت.

3-6 أساليب التحليل الإحصائي للبيانات

تم معالجة البيانات ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وباستخدام الأساليب الآتية:

1- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ومستوى تأثير الحوكمة للإجابة عن الأسئلة من الأول إلى الرابع.

2- الاختبار الإحصائي " t " لعينة واحدة لاختبار الفرضيات من الأولى إلى الخامسة.

3- معادلة كرونباخ الفا لحساب معامل التباين والاتساق الداخلي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 خصائص عينة الدراسة

4-2 التحليل الوصفي لمجالات الاستبانة

4-2-1 استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي

4-2-2 نزاهة وشفافية المدقق الخارجي

4-2-3 كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية

4-2-4 قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

4-3-1 اختبار الفرضية الأولى

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية

4-3-3 اختبار الفرضية الثالثة

4-3-4 اختبار الفرضية الرابعة

4-3-5 اختبار الفرضية الخامسة

4-3-6 اختبار الفرضية السادسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول الآتية تبين النتائج التي تم التوصل إليها. والملحق رقم (3) يبين نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

4-1 خصائص عينة الدراسة

وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وتبين النتائج في الجداول الآتية خصائص أفراد عينة الدراسة، من إذ (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الشهادات المهنية). وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1) خصائص أفراد عينة الدراسة وهي كما يلي:

4-1-1 العمر

جدول رقم (4- 1)

عينة الدراسة موزعة حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
25 سنة فأقل	17	%17.7
26-35 سنة	18	%18.8
36-45 سنة	18	%18.8
46 – 55 سنة	19	%19.8
56 سنة فأكثر	24	%25
المجموع	96	**100**

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في مجتمع الدراسة تزيد أعمارهم عن 56 سنة فأكثر إذ بلغت نسبتهم (25%)، ثم الفئة التكرارية (46 – 55 سنة) وشكلت ما نسبته 19.8% لكل فئة، ثم جاءت الفئتين (36-45 سنة) و (26-35 سنة) وبنسبة 18.8% لكل فئة، وأخيراً جاءت الفئة 25 سنة فأقل وبنسبة (17.7%).

4-1-2 المؤهل العلمي

جدول رقم (4- 2)

عينة الدراسة موزعة حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	19	%19.8
بكالوريوس	67	%69.8
ماجستير	7	%7.3
دكتوراه	3	%3.1
المجموع	**96**	**100**

يشير الجدول أعلاه إلى أن معظم المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية من حملة درجة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (69.8%) من المجتمع، وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط وبنسبة (19.8%)، أما حملة شهادة الماجستير فقد شكلت نسبتهم (7.3)، وحملة الدكتوراه شكلوا ما نسبته (3.1) في المائة من إجمالي حجم العينة المبحوثة، وهذا يفسر بأن توجهات المجتمع الكويتي إلى التعليم أصبحت مطلباً أساسياً للانخراط في سوق العمل، بالرغم من قلة حملة الشهادات العليا مما يستدعي إعادة النظر في آلية تأهيل مناسبة لزيادة مستوى التأهيل العلمي لهذا المجتمع.

4-1-3 المسمى الوظيفي

الجدول رقم (4-3)

توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	48	%50
مدير مالي	25	% 26.1
مدير حسابات	23	%23.9
المجموع	**96**	**100**

نلاحظ أن النسبة الأكبر من مجتمع الدراسة هم ممن مسماهم الوظيفي محاسب وبلغت النسبة (50%) ثم يليهم مدير مالي وبنسبة بلغت (26.1%)، ثم مدير حسابات وبنسبة بلغت (23.9%).

4-1-4 الشهادات المهنية

الجدول رقم (4-4)

توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
CFA	7	% 7.3
CISA	15	% 15.6
CMA	11	% 11.5
CPA	5	% 5.2
CIA	31	% 32.3
لا يحمل شهادة	27	% 28.1
المجموع	**96**	**100**

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4- 4) أن غالبية العينة المبحوثة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية هم من حملة الشهادات المهنية في المحاسبة, الأمر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء هذه المهنة في دولة الكويت.

4-2 التحليل الوصفي لمجالات الإستبانة

جدول (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات الحوكمة

ت	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
1	استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي	3.83	0.86	1	مرتفع
2	نزاهة وشفافية المدقق الخارجي	3.75	0.90	2	مرتفع
3	الكفاءة والعناية المهنية	3.73	0.80	4	مرتفع
4	الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة	3.74	0.74	3	مرتفع
	المجموع الإجمالي للدرجة الكلية	**3.76**	**0.825**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-5) إلى أن مستوى دور المدقق الخارجي بمتطلبات الحوكمة جاء بالمستوى المرتفع، فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.83 – 3.73 وجاء دور متطلب استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.83 وإنحراف معياري 0.86 ثم جاء دور متطلب نزاهة المدقق الخارجي بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.75 وانحراف معياري 0.90، ثم جاء دور متطلب الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة بالمستوى المرتفع وبمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 0.74، وأخيرا جاء متطلب الكفاءة والعناية المهنية بالمستوى المرتفع أيضا وبمتوسط حسابي بلغ 3.73 وانحراف معياري 0.80.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع لدور المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة لمصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين

والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام 3.76، في حين بلغ الانحراف المعياري العام 0.828 ، وهذا يشير إلى أن دور المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة لمصداقية المعلومات المحاسبية مرتفع، ومن أجل التعرف على دور المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة لمصداقية المعلومات المحاسبية لابد من دراسة هذه المتطلبات بشكل مفصل وكل على حده وبصورة مفصلة وهي على النحو الآتي:

4-2-1 استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي

وهي تتعلق بحيادية المدقق الخارجي وبعده عن أي تأثيرات جانبية، وتمتعه باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية.

والجدول (4-6) يبين دور استقلالية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ومتوسطاتها الحسابية وانحرافاتها المعيارية ومن ثم ترتيب الفقرة ومستوى الأهمية.

جدول (4-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب (استقلالية المدقق الخارجي)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
1	قدرة مدقق الحسابات على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة	3.96	.87	1	مرتفع
2	التزام مدقق الحسابات باستقلال تفكيره وحياديته	3.87	.99	4	مرتفع
3	قدرة المدقق على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل	3.90	.81	2	مرتفع
4	قدرة المدقق على تأدية الأعمال بتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح	3.65	.72	8	متوسط
5	تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصالحه الفردية	3.86	.86	5	مرتفع
6	قدرة المدقق على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى	3.89	.84	3	مرتفع
7	عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها	3.85	.83	6	مرتفع
8	قدرة مدقق الحسابات على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ الأعمال	3.70	.99	7	مرتفع
	الدرجة الكلية	**3.83**	**0.86**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-6) إلى أن دور استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية تراوح بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط، فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.96 - 3.65 وجاءت سبع عبارات بالمستوى المرتفع وكانت الفقرات مرتبة تنازليا على النحو الآتي:

فقرة (1) : قدرة مدقق الحسابات على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة.

فقرة (3) : قدرة المدقق على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل.

فقرة (6) : قدرة المدقق على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى.

فقرة (2) : التزام مدقق الحسابات باستقلال تفكيره وحياديته.

فقرة (5) : تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصالحه الفردية.

فقرة (7) : عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها.

فقرة (8) : قدرة مدقق الحسابات على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ الأعمال.

في حين جاء دور فقرة واحدة بمستوى متوسط من الدور وهي الفقرة رقم (4) وتنص هذه الفقرة على: قدرة المدقق على تأدية الأعمال بتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الدور لاستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.83) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.86).

4-2-2 نزاهة وشفافية المدقق الخارجي

وهي تتعلق بالصفات التي يجب أن يتصف بها المدقق مثل العدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والشفافية والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وأن يتجرد من المصالح الشخصية.

والجدول (4-7) يبين دور نزاهة وشفافية المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ومتوسطاته الحسابية وانحرافاته المعيارية ومن ثم ترتيب الفقرة ومستوى الأهمية.

جدول (4-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب (نزاهة المدقق الخارجي)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
9	قدرة مدقق الحسابات على العمل بنزاهة	3.66	.79	6	متوسط
10	قدرة المدقق على معالجة عمليات التدقيق بشفافية	3.62	.75	8	متوسط
11	قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة	3.88	.96	1	مرتفع
12	قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة في الوقت المناسب ودون تأخير	3.85	.95	2	مرتفع
13	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة	3.79	.92	3	مرتفع
14	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بالمديرين التنفيذيين	3.78	.92	4	مرتفع
15	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم في الشركة	3.77	.95	5	مرتفع
16	قدرة مدقق الحسابات على تقديم التقارير المالية بشفافية	3.60	.98	7	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.75**	**0.90**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-7) إلى دور نزاهة وشفافية المدقق الخارجي، إذ تراوح بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط، فقد تراوحت متوسطاته الحسابية ما بين 3.88 – 3.62 وجاءت 5 فقرات بدور من المستوى المرتفع هي ذات الأرقام 11 و 12 و13 و14 و15 التي تنص على ما يلي:

فقرة (11): قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة.

فقرة (12): قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة في الوقت المناسب ودون تأخير.

فقرة (13): قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة.

فقرة (14): قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بالمديرين التنفيذيين.

فقرة (15): قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم في الشركة.

في حين جاءت بقية الفقرات بأدوار من النزاهة والشفافية بالمستوى المتوسط، وهذه الفقرات هي:

فقرة (10): قدرة مدقق الحسابات على معالجة عمليات التدقيق بشفافية.

فقرة (16): قدرة مدقق الحسابات على تقديم التقارير المالية بشفافية.

فقرة (9): قدرة مدقق الحسابات على العمل بنزاهة.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من دور نزاهة وشفافية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.75 وبانحراف معياري 0.90.

4-2-3 كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية

وهي تتعلق العناية المهنية المعقولة التي يبذلها المدقق عند القيام بالفحص وكذلك عند إعداد التقرير المالي.

والجدول (4-8) يبين دور كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ومتوسطاته الحسابية وانحرافاته المعيارية ومن ثم ترتيب الفقرة ومستوى الأهمية.

جدول (4-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب (الكفاءة والعناية المهنية)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
17	التزام المدقق بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق	3.62	.71	7	متوسط
18	يتوفر لدى مدقق الحسابات المؤهل العلمي المناسب للعمل بأعمال التدقيق	3.57	.72	9	متوسط
19	يتمتع مدققو الحسابات بالكفاءة المناسبة لعملهم	3.64	.77	5	متوسط
20	مدى تقديم مدقق الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.	3.63	.71	6	متوسط
21	يتمتع مدققي الحسابات بالخبرة المناسبة لعملهم	3.94	.78	1	مرتفع
22	توفير دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم	3.60	.74	8	متوسط
23	مدى التزام المدقق بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية	3.92	.72	2	مرتفع
24	يتمتع مدققي الحسابات بدراية جيدة وتامة بعمال التدقيق	3.88	.77	4	مرتفع
25	درجة التزام مدققو الحسابات بتطوير أدائهم	3.90	.76	3	مرتفع
	الدرجة الكلية	**3.73**	**0.742**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-8) إلى أن دور كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية ترأوح بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط، فقد تراوح متوسطاته الحسابية ما بين 3.94- 3.57 وجاءت 4 فقرات بدور من المستوى المرتفع التي تنص على ما يأتي:

فقرة (21): يتمتع مدققي الحسابات بالخبرة المناسبة لعملهم.

فقرة (23): مدى التزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.

فقرة (25): درجة التزام مدققي الحسابات بتطوير أدائهم.

فقرة (24): يتمتعْ مدققو الحسابات بدراية جيدة وتامة بعمال التدقيق.

في حين جاءت بقية الفقرات من دور الكفاءة والعناية المهنية بالمستوى المتوسط من دور، وهذه الفقرات هي:

فقرة (17): التزام مدقق الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.

فقرة (18): يتوفر لدى مدقق الحسابات المؤهل العلمي المناسب للعمل بأعمال التدقيق.

فقرة (19): يتمتع مدققو الحسابات بالكفاءة المناسبة لعملهم

فقرة (20): مدى تقديم مدقق الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.

فقرة (22): توفير دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع لدور كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.74 والانحراف المعياري (0.742).

4-2-4 قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

وهي تتعلق بالقيم الأخلاقية التي تُعَدّ بمثابة مقـــاييس للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين على العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم.

والجدول (4-9) يبين دور التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، ومتوسطاته الحسابية وانحرافاته المعيارية ومن ثم ترتيب الفقرة ومستوى الأهمية.

جدول (4-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب (قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
26	الأمانة والنزاهة التي يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية	3.46	.77	8	متوسطة
27	قدرة مدقق الحسابات على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله	3.93	.89	2	مرتفع
28	قدرة المدقق على نيل ثقة العميل وحفظ أسراره	3.90	.85	6	مرتفع
29	موضوعية مدقق الحسابات واستقلاليته وقدرته على مراعاة توازن المصالح	3.66	.86	5	متوسط
30	كفاءة مدقق الحسابات المهنية وقدرته على تحسين العمل وإتقانه	3.91	.76	3	مرتفع
31	قيمة وكفاءة عمل مدقق الحسابات والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.	3.59	.74	6	متوسط
32	قدرة المدقق على اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي	3.95	.73	1	مرتفع
33	سلوك المدقق في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله مثل الأتعاب المشروطة والمحتملة	3.81	.81	4	مرتفع
34	مراعاة مدقق الحسابات لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق	3.50	.79	7	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.74**	**0.80**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-9) إلى أن دور التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، فقد تراوحت متوسطاته الحسابية ما بين 3.95 – 3.46 وجاءت أربع عبارات بالمستوى المرتفع من الدور وكانت الفقرات مرتبة تنازليا على النحو الآتي:

فقرة (32) : قدرة المدقق على اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

فقرة (27) : قدرة مدقق الحسابات على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله.

فقرة (30) : كفاءة مدقق الحسابات المهنية وقدرته على تحسين العمل وإتقانه.

فقرة (33) : سلوك مدقق الحسابات في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.

في حين جاءت أربع فقرات بمستوى متوسط من تأثير التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة وهذه الفقرات هي:

فقرة (31) : قيمة عمل مدقق الحسابات وكفاءته والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

فقرة (7) : عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها.

فقرة (34) : مراعاة مدقق الحسابات لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ إلى سمعة مهنة التدقيق.

فقرة (34) : الأمانة والنزاهة التي يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من الدور في التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.74) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.80).

4-2-5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: مصداقية المعلومات المحاسبية

الجدول (4- 10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مصداقية المعلومات المحاسبية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	مستوى الأهمية
35	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية المصداقية	3.71	0.987	7	مرتفع
36	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب	3.72	0.939	6	مرتفع
37	تمتع المعلومات المقدمة من مدقق الحسابات بالشمولية والفاعلية والكفاءة	3.77	0.951	3	مرتفع
38	المعلومات الواردة في القوائم المالية عن تلبي احتياجات مستخدميها	3.84	0.967	2	مرتفع
39	التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها	3.73	0.991	5	مرتفع
40	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3.61	0.951	10	متوسط
41	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	3.66	0.973	8	متوسط
42	تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز	3.63	0.929	9	متوسطة
43	توفر التغذية المرتدة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	3.93	0.936	1	مرتفع
44	القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها	3.76	1.005	4	مرتفع
	المجموع	**3.7324**	**0.95826**		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابية لمصداقية المعلومات المحاسبية مـا بـين (3.93-3.61) وأن العبارة رقم (43) التي تنص على أن " توفر التغذية المرتدة التي تـسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (40) التي تنص علـى أن " توصـيل المعلومـات لمتخذي القرار في الوقت المناسب " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بـشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من درجة الموافقـة وهو (3) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، ومن خلال معرفة المتوسط الحسابي لجميع العبارات التي خصصت لاختبار هذه الفرضية التي بلغت (3.7324).

4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

4-3-1 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

الجدول (4-11)

نتائج اختبار T . test للفرضية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t
عناصر الحوكمة	3.76	28.19	1.671	0.000

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-11) أن قيمة t المحسوبة بلغت (28.19) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، تبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد فروق بين مستوى دور االتزام المدقق الخارجي بعناصر الحوكمة على الدرجة الكلية والوسط الافتراضي". وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)

4-3-2 اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور استقلالية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

ولاختبار الفرضية المتعلقة باستقلالية المدقق الخارجي، تم استخدام الإحصائي (t) لعينة واحدة والجدول (4-12) يشير إلى نتائج هذا الإحصائي.

الجدول (4-12)

نتائج اختبار T . test لعينة واحدة لاختبار الفرضية الثانية

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t
استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي	31.62	1.671	0.000

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-12) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة بلغت (31.62) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) بين مستوى دور استقلالية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي". ومستوى الدلالة (0.000).

4-3-3 اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور نزاهة المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بنزاهة وشفافية المدقق الخارجي، تم استخدام الإحصائي (t) لعينة واحدة والجدول (4-13) يشير إلى نتائج هذا الإحصائي.

الجدول (4-13)

نتائج اختبار T . test لعينة واحدة لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t
بنزاهة وشفافية المدقق الخارجي	36.87	1.671	0.000

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-13) أن قيمة t المحسوبة بلغت (36.87) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.67)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) لنزاهة وشفافية المدقق الخارجي في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي ".

4-3-4 اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بكفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية، تم استخدام الإحصائي (t) لعينة واحدة والجدول (4-14) يشير إلى نتائج هذا الإحصائي.

الجدول (4-14)

نتائج اختبار T . test لعينة واحدة لاختبار الفرضية الرابعة

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t
كفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية	34.92	1.671	0.000

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة بالجدول (4-14) أن قيمة t المحسوبة بلغت (34.92) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنـــه تـــم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة لكفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية دالة إحصائيا (0.000) في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العـــاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي ".

4-3-5 اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى دور المدقق الخارجي بالتزام قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة في مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت والوسط الفرضي.

ولاختبار هذه الفرضية المتعلقة بمستوى دور المدقق الخارجي الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، تم استخدام الإحصائي (t) لعينة واحدة والجدول (4-15) يشير إلى نتائج هذا الإحصائي.

الجدول (4-15)

نتائج اختبار T . test لعينة واحدة لاختبار الفرضية الخامسة

المتغير	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t
التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة	30.18	1.671	0.000

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-15) أن قيمة t المحسوبة بلغت (30.18) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " يوجد تأثير لالتزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على مصداقية المعلومات

المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة فـــي الجمعيات التعاونية في دولة الكويت مقارنة بالوسط الفرضي ". ومستوى الدلالة (0.000).

4-3-6 اختبار الفرضية السادسة

HO6 : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابـــات المـــديرين المـــاليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة العاملين في أقـــسام المحاســـبة فـــي الجمعيـــات التعاونية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، وتنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية والعكس بالعكس.

الجدول رقم (4- 16)

نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفروق في إجابات عينة الدراسة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
الفروقات بين إجابات المديرين الماليين والمحاسبين	بين المجموعات	15.214	1	1.210	3.92	.271	لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية
	داخل المجموعات	8.852	95				
	التباين الكلي	24.066	96				

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (4- 16) أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.210) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (3.92)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على " عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المديرين الماليين والمحاسبين."، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (271.) وهي أكبر من 5%.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المـديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث, إجابة عن الأسـئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضـيات التـي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خـلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

5-1 النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

1- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لاستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين فـي أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. إذ تبـين أهميـة عمـل مـدقق الحسابات بموضوعية وأمانة واستقامة وتجنبه العلاقات التي قد تفقده الموضوعية وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى، كما أظهرت النتائج أهمية التزام مدقق الحسابات باستقلال تفكيـره

وحياديته، وكذلك العمل بنزاهة وموضوعية وضرورة عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها.

وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة دراسة، فاتح، وعيشي، (2008)، التي أشارت إلى أن من إيجابيات الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية، حتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ونضمن أيضا فاعلية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لنزاهة وشفافية المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. إذ بينت النتائج أهمية قيام مدقق الحسابات بتقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة وفي الوقت المناسب ودون تأخير، وكذلك بينت النتائج أهمية توفر القدرة لدى مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. كما أظهرت النتائج أهمية توفر القدرة لدى مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم في الشركة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة، مخلوف، (2009) التي بينت ضرورة تبني

آليات جديدة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وهذه الآليات تستند إلى مفاهيم إسلامية مثل الشفافية والإفصاح وغيرها.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لكفاءة المدقق الخارجي وعنايته المهنية على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. إذ تبين أن مدققي الحسابات يتمتعون بالخبرة والكفاءة المناسبة لعملهم، وأنهم يلتزمون بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية وبالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير لالتزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت. إذ بينت النتائج أهمية الأمانة والنزاهة التي يجب أن يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية، وسلوكه في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة، وقدرته على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله، واتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

كما أظهرت النتائج أهمية موضوعية مدقق الحسابات واستقلاليته وقدرته على مراعاة توازن المصالح وقدرته في نيل ثقة العميل وحفظ أسراره، الناتجة عن كفاءة مدقق الحسابات المهنية وقدرته على تحسين العمل وإتقانه ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ إلى سمعة مهنة التدقيق. وتتشابه هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة التي قام بها الخطيب، والقشي، (2008) وبينت أن المشكلة الرئيسة في انهيار شركة التدقيق Arthur

Andersen وشركة Enron تتعلق في تدني أخلاقيات المهنيين، وإن المشكلة أيضا لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام، ولكنها تكمن في أخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين. كما تتشابه مع نتيجة دراسة مطر ونور، (2007) التي كشفت عن جوانب الخلل المتمثلة في عدم التزام مجالس الإدارة بقواعد السلوك المهني كما يجب.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لإدراك الجمعيات التعاونية في دولة الكويت لأثر استقلالية المدقق الخارجي على مصداقية المعلومات المحاسبية، وهذه التوصيات هي:

أولا: ايلاء استقلال مدققي الحسابات وموضوعيتهم الأهمية التي يستحقها كونها تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- قيام إدارة الجمعيات التعاونية بترسيخ مبدأ الالتزام تجاه جميع المساهمين وأن تتأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية والرقابة على الإدارة التنفيذية.

ب- ضرورة التأكد من عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الجمعيات بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها.

ج- العمل على تحسين أطر تنظيم الجمعيات التعاونية، وبناء شبكات التحكم المؤسسي غير الرسمية ضمن المجتمعات والقطاع الاقتصادي والتنظيمي.

ثانيا: التأكيد على أهمية نزاهة وشفافية المدقق الخارجي بهدف التأكد من حياديته وبعده عن أي تأثيرات جانبية، وذلك لتأثيرها الواضح على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- تعزيز التشريعات القانونية والتنظيمية بشكل دائم، من خلال إعداد تقارير عن معايير وأخلاقيات الحوكمة المؤسسية على غرار تقارير البنك الدولي وملاحظاته عنها.

ب- التأكد من قدرة المدقق الخارجي على تقديم التقارير المالية بنزاهة وشفافية.

ج- قيام إدارة الجمعيات التعاونية بالتأكد من ممارسة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية.

ج- التأكد من قدرة المدقق الخارجي على تحديث ممارسات التدقيق فور ورود أي تعديلات في المعالجات وفقا للمعايير الدولية.

ثالثا: أهمية قيام إدارة الجمعيات التعاونية بالتأكد من مدى كفاءة المدقق الخارجي وعنايتهم المهنية لتأثيرها على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وذلك من خلال القيام بما يلي:

أ- التأكد من توفر المؤهل العلمي المناسب لدى مدقق الحسابات الذي يؤهله للقيام بأعمال التدقيق.

ب- التحقق من قدرة المدقق الخارجي في الالتزام بالشروط القانونية أو التعاقدية، مع تقديم خدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.

ج- التحقق من الجهود التي يبذلها المدقق الخارجي عند القيام بالفحص وكذلك عند إعداد التقرير المالي.

رابعا: ضرورة مراعاة مدى تقيد والتزام مدقق الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، مع ضرورة دراسة جميع هذه القواعد كونها تؤثر على مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- التحقق من كفاءة مدقق الحسابات المهنية وقدرته على العمل وإتقانه ومراعاته لكرامة المهنة.

ب- التحقق من قدرة مدقق الحسابات على اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

ج- اهتمام إدارة الجمعيات التعاونية بموضوعية مدقق الحسابات واستقلاليته وقدرته على مراعاة توازن المصالح.

خامسا: وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم الجمعيات التعاونية بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر فروعها، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- بدر ارانيوس، (2009). دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء والتنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية. **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، العدد الثالث، المجلد الخامس، ص ص121-134.

- التقرير السنوي الصادر عن اتحاد الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، لعام 2011.

- التميمي، هادي، (2008). **المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية**، عمان: مركز كحلون للكتب.

- الخطيب، حازم والقشي، ظاهر، (2008). الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، **مجلة اربد للبحوث العلمية**، المجلد العاشر، العدد الأول، ص ص72-84.

- الخضيري، محسن أحمد، (2005). **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

- دستور دولة الكويت الصادر في عام 1962.

- دهمش، نعيم، (2005), القوائم المالية والمبادئ المحاسبية, معهد الدراسات المصرفية, عمان: الأردن.

- ذايدي، ناصر زيدان، (2008)، **العوامل المؤثرة في ولاء المستهلك للمنتجات الغذائية الوطنية في دولة الكويت**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- رضوان، حنان، (2001). **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، القاهرة: الدار العلمية للنشر.

- أبو زر، عفاف، (2006) **إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**. رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة عمان العربية، عمـــان، الأردن.

- سليمان، محمد مصطفى، (2008) **حوكمة الــشركات ودور أعــضاء مجــالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- شيرازي, عباس مهدي, (2000) **نظرية المحاسبة**, دار ذات السلاسل: الكويت.

- الصالح، احمد علي، (2006) " **بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفيـــة ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغــداد**"، أطروحـــة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

- الصبان, محمد سمير، وعلي, عبد الوهـــاب نــصر، (2008), **المراجعـــة الخارجيـــة: المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليهـــا والمعـــايير الدوليـــة**, الإسكندرية: الدار الجامعية.

- عادل، احمد، (2011). **نموذج مقترح لقياس الدور الحوكمي لمدقق الحسابات وأثـــره على فجوة مصداقية المعلومات المحاســبية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمـــان العربيـــة، عمان، الأردن.

- عبد القادر، هواري معراج، (2010). **الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمـــالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغوات، الجزائر.

- أبوعجيلة، عماد محمد على، وحمدان علام، (2009)، **أثر الحوكمة المؤســـسية علـــى إدارة الأرباح (دليل من الأردن)**. بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحاكمية العالمية، والمنعقد خلال الفترة 20-21 اكتوبر 2009، في جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.

- أبو العطا، نرمين، (2003). حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- علي، عبد الوهاب نصر، وشحاته، شحاته السيد، (2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدوليـــة المعاصـــرة**، جمهوريـــة مـــصر العربيـــة، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- العبدلي، محمد. (2012). **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الـــداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

- العيسوي، إبراهيم، (2003). **التنمية في عالم متغير: دراســـة فـــي مفهـــوم التنميـــة ومؤشراتها**. القاهرة: دار الشروق.

- فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر، (2008). **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق**. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.

- فاتح، سردوك، (2007). **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- فرجات عيسى، (2008)، **حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- فوزي، سميحة، (2004). **حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى،- حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ص ص 361-369.

- لطفي، أمين السيد أحمد، (2002) **المراجعة في عالم متغير**. القاهرة: دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع.

- القاضي، حسين، (2008). **التدقيق الداخلي**، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.

- مجدوب محمود سامي، (2005). **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية**، بحث مقدم في مؤتمر الإسكندرية، ايام8-10 سبتمبر 2005.

- مخلوف، احمد، (2009). **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت الصادر في عام 1962.

- مطر محمد، ونور، عبد الناصر. (2007). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد 1، ص 46-71.

- مطير، رأفت حسين. (2004). **آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

- معايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، (2011)، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان: الأردن.

- ميخائيل، اشرف حنا، (2005)، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات** "، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنعقد بالقاهرة.

- نبالي، عثمان، (2011)، **قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- نقيب, كمال, (2009), **تطور الفكر المحاسبي**, مطبعة الزرقاء, الزرقاء: الأردن.

- هندريكسون, الدون (2009), **نظرية المحاسبة**, ترجمة كمال أبو زيد, جامعة الإسكندرية, مصر.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (2007). على الرابط الالكتروني online available at: http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm.

المراجع باللغة الأجنبية

- Archambeault, Deborah S., (2002). " **The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases** " , USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Atwood, T.J, (2010). "Do Earnings Reported Under (IFRS) Tell Us More About Future Earnings and Cash Flow?", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 30, No., 4. pp: 32-45
- Bashiti, Lubna, S; Rabadi, Aram, Y; (2009). Assessing Corporate Governance in Jordan**, The Arab Bank Review**, Vol.8,No.1 April. Pp: 92-111.
- Citron, D. B. (2003), "United Kingdom's Framework Approach to Auditor Independence and commercialization of the Accounting Profession", **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, Vol. 17, No.2, 2003, PP. 244- 274.
- Cohen, Jeffrey et al., (2004). " The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality " , **Journal of Accounting Literature**, Vol.43, Issue 1, PP: 33-34.
- Defond. M., et al, (2007). **Does The Market Value Financial Expertise on Audit Committee of Boards of Directors** . Online Available:- http: // www.papers.ssrn.com /paper tap.
- Degeorge ,F. and et. al, (2009). Earnings Management to Exceed Thresholds, **Journal of Business**, Vol.72, January,1999, PP: 1-33
- Eisenhardt ,M.K.,(2009). " Agency Theory: An Assessment and Review", **Academy of Management Review**, Vol. (14),No. (1) , pp: 38-51.

- Everett, Jeffery, Green, Duncan and Neu, Dean, (2005) " Independence, objectivity and the Canadian CA profession “, **Critical Perspectives on Accounting** ,Vo16, No.4, Pp.415-440.

- Fawzy, S. (2003). **Assessment of Corporate Governance in Egypt**. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 5-7.

- Hooghiemstra, R. and van Manen, J. (2009). Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice? **European Management Journal** Volume 20, Issue 1, February 2009, P: 1-9.

- Glasgow, B. (2009). "Corporate Governance's Time for Change Public and Private Measures". **The Accounting Review**, Vo 81, No.1, Pp.135-157.

- Gul, A. Ferdinad, (2003), "Banker's Perception of Factors Affecting Auditor's Independence", **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, Vol. 12, No.2, PP. 40 – 51.

- Joshua Ronen, (2006) **“**A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance **“, Journal of Engineering and Technology Management**, Vol. 23, No. 1-2, Pp. 130-146.

- Mangena, M. and Pike, R.(2005)."The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". **Accounting and Business Research**. Vol.35. No.4 .pp.327-549.

- Rezaee, Z. Kingsley ,O.O and Mimmier, G.(2003), Improving Corporate Governance: The Role of Audit Committee Disclosures, **Managerial Auditing Journal.**Vol.18 Issue 6/7, pp: 530-537.

- Stephens, A. (2009), **"corporate governance quality and internal control Under the sarbances oxly regime section302"** Unpublished Doctoral Dissertation, the university of Arizona,.

- Thomas, (2009), Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 25, Pp. 121–139.

- Williamson, Q., E, (2009) **The Mechanism of Governance**, Oxford University Press. www.theiia.org.

- Wilkinson, R. Brett, and Clements, E. Curtis. (2006) " Corporate governance mechanisms and the early-filing of CEO certification “, **Journal of Accounting and Public Policy**, Vo25, Pp. 121–139.

- Winkler, Ad Albert, (2008). **Financial Development**, Economic Growth and Corporate Governance.

الملحق رقم (1)

نموذج الاستبانة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة،،،
أخي المستجيب،،،
تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، أرجو التعاون في الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) مقابل الإجابة التي تناسب رأيكم، علما بان البيانات التي ستدلون بها سوف تعامل بسريه تامة ولأغراض البحث العلمي وهذه الدراسة فقط.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

سالم سيف الغريب

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	25 سنة فأقل ☐ 26- 35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ 46 – 55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر ☐
2- المؤهل العلمي	دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
3- المسمى الوظيفي	محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدير حسابات ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

العبارات الواردة في هذه القائمة تمثل متغيرات الدراسة، يرجى قراءتها وبيان رأيكم في كل منها، وذلك بوضع إشارة (x) على الإجابة المحاذية لكل عبارة.

استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	قدرة مدقق الحسابات على العمل بموضوعية وأمانة واستقامة					
2	التزام مدقق الحسابات باستقلال تفكيره وحياديته					
3	قدرة المدقق على التقليل من خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية للعميل					

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4	قدرة المدقق على تأدية الأعمال بتجرد من أي تحيز وتعارض في المصالح					
5	تغليب مدقق الحسابات لمصلحة الشركة على مصالحه الفردية					
6	قدرة المدقق على تجنب العلاقات التي قد تفقدهم الموضوعية وتعرضهم لهيمنة أطراف أخرى					
7	عدل مدقق الحسابات في تقديم المعلومات إلى أصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتها					
8	قدرة مدقق الحسابات على مقاومة التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ الأعمال					

نزاهة وشفافية المدقق الخارجي

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	قدرة مدقق الحسابات على العمل بنزاهة					
10	قدرة مدقق الحسابات على معالجة عمليات التدقيق بشفافية					
11	قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة					
12	قدرة مدقق الحسابات على تقديم المعلومات الهامة في الوقت المناسب ودون تأخير					
13	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة					
14	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ما يتعلق بالمديرين التنفيذيين					

15	قدرة مدقق الحسابات على تقديم معلومات عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم في الشركة					
16	قدرة مدقق الحسابات على تقديم التقارير المالية بشفافية					

الكفاءة والعناية المهنية

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	التزام مدقق الحسابات بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق					
18	يتوفر لدى مدقق الحسابات المؤهل العلمي المناسب للعمل بأعمال التدقيق					
19	يتمتع مدققو الحسابات بالكفاءة المناسبة لعملهم					
20	مدى تقديم مدقق الحسابات لخدمات مهنية استشارية للشركة محل التدقيق.					
21	يتمتع مدققو الحسابات بالخبرة المناسبة لعملهم					
22	توفير دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين مدققي الحسابات وتطوير قدراتهم					
23	مدى التزام مدقق الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية					
24	يتمتع مدققو الحسابات بدرأية جيدة وتامة بعمال التدقيق					
25	درجة التزام مدققو الحسابات بتطوير أدائهم					

الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	الأمانة والنزاهة التي يتميز بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية					
27	قدرة مدقق الحسابات على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله					
28	قدرة المدقق على نيل ثقة العميل وحفظ أسراره					
29	موضوعية مدقق الحسابات واستقلاليته وقدرته على مراعاة توازن المصالح					
30	كفاءة مدقق الحسابات المهنية وقدرته على تحسين العمل وإتقانه					
31	قيمة وكفاءة عمل مدقق الحسابات والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.					
32	قدرة المدقق على اتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي					
33	سلوك مدقق الحسابات في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة					
34	مراعاة مدقق الحسابات لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق					

مصداقية المعلومات المحاسبية

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
35	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية المصداقية					
36	تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب					
37	تمتع المعلومات المقدمة من مدقق الحسابات بالشمولية والفاعلية والكفاءة					
38	المعلومات الواردة في القوائم المالية عن تلبي احتياجات مستخدميها					
39	التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها					
40	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب					
41	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها					
42	تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز					
43	توفر التغذية المرتدة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار					
44	القدرة على التثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الرتبة الأكاديمية والاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	جامعة عمان العربية
2	الأستاذ الدكتور يسري آمين سامي	جامعة عمان العربية
3	الدكتور احمد السكر	جامعة عمان العربية
4	الدكتورة أمال عوض	جامعة الملك عبد العزيز
5	الدكتور احمد عادل	جامعة الزيتونة
6	الدكتور عثمان النبالي	جامعة جرش

الملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	17	17.7	9.7	17.7
	2.00	18	18.8	16.6	26.3
	3.00	18	18.8	25	51.3
	4.00	19	19.8	22.2	73.5
	5.00	24	25	26.3	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

EDU

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	19	19.8	83.3	19.8
	2.00	67	69.8	4.2	87.5
	3.00	7	7.3	2.8	89.3
	4.00	3	3.1	9.7	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

JOP

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	48	50	25	50
	2.00	25	26.1	15.2	76.1
	3.00	23	23.9	20.8	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

CERT

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7.3	7	9.7	7
	2.00	15.6	15	16.6	22
	3.00	11.5	11	25	51.3
	4.00	5.2	5	22.2	73.5
	5.00	32.3	31	26.3	100.0
	Total	96	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
0.863	3.837	3.86	2.00	96	TOTAL1
0.905	3.758	3.84	2.14	96	TOTAL2
0.807	3.739	4.01	1.86	96	TOTAL3
0.748	3.743	3.83	1.71	96	TOTAL4
				96	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	96	3.00	5.00	3.964	.876
Q2	96	2.00	5.00	3.877	.997
Q3	96	3.00	5.00	3.905	.819
Q4	96	2.00	5.00	3.655	.728
Q5	96	1.00	5.00	3.866	.860
Q6	96	1.00	5.00	3.897	.849
Q7	96	1.00	5.00	3.858	.833
Q8	96	3.00	5.00	3.709	.995
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q9	96	2.00	5.00	3.663	.790
Q10	96	3.00	5.00	3.625	.759
Q11	96	2.00	5.00	3.886	.969
Q12	96	1.00	5.00	3.852	.958
Q13	96	1.00	5.00	3.796	.927
Q14	96	1.00	5.00	3.787	.926
Q15	96	1.00	5.00	3.778	.957
Q16	96	2.00	5.00	3.608	.986
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q17	96	2.00	5.00	3.624	.719
Q18	96	2.00	5.00	3.574	.720
Q19	96	1.00	5.00	3.646	.777
Q20	96	1.00	5.00	3.637	.714
Q21	96	1.00	5.00	3.948	.783
Q22	96	1.00	5.00	3.609	.742
Q23	96	1.00	5.00	3.926	.727
Q24	96	1.00	5.00	3.889	.778
Q25	96	2.00	5.00	3.909	.769
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q26	96	2.00	5.00	3.462	.779
Q27	96	1.00	5.00	3.933	.896
Q28	96	1.00	5.00	3.905	.856
Q29	96	2.00	5.00	3.668	.865
Q30	96	1.00	5.00	3.919	.768
Q31	96	1.00	5.00	3.590	.742
Q32	96	2.00	5.00	3.958	.734
Q33	96	3.00	5.00	3.816	.813
Q34	96	1.00	5.00	3.506	.794
Valid N (listwise)	96				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q35	96	3.00	5.00	3.717	0.987
Q36	96	3.00	5.00	3.725	0.939
Q37	96	2.00	5.00	3.777	0.951
Q38	96	3.00	5.00	3.849	0.967
Q39	96	2.00	5.00	3.730	0.991
Q40	96	1.00	5.00	3.615	0.951
Q41	96	1.00	5.00	3.662	0.973
Q42	96	1.00	5.00	3.635	0.929
Q43	96	3.00	5.00	3.936	0.936
Q44	96	2.00	5.00	3.767	1.005
	96	2.00	5.00		
Valid N (listwise)	96				

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02889	0.863	3.837	96	TOTAL1
.03604	0.905	3.758	96	TOTAL2
.03063	0.807	3.739	96	TOTAL3
.03110	0.748	3.743	96	TOTAL4

One-Sample Test

Test Value = 0						
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
Upper	Lower					
3.8798	3.0661	3.1230	.000	95	28.19	TOTAL1
3.8185	3.0774	3.1480	.000	95	31.62	TOTAL2
3.8929	3.0510	3.1219	.000	95	36.87	TOTAL3
3.8413	3.3203	2.7808	.000	95	34.92	TOTAL4
3.7144	3.2920	2.6532	.000	95	30.18	TOTAL5

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   96.0

Alpha =   .9132

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   96.0

Alpha =   .8915

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =   96.0

Alpha = .8577

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 96.0

Alpha = .9278

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 96.0

Alpha = .9314

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis
******
_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P
H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 96.0

Alpha = .9112